الرد على

د/ مصطفى محمود

فى إنكار المقام المحمود

الدكتور

حسن محرم السيد الحوينى

أستاذ العقيدة والفلسفة

جامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٣٨/٦١ لسنة ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا شك أن بعض ما حملني على كتابة هذا الرد: أني كلما قرأت ما كتبه الدكتور مصطفى محمود حول موضوع الشفاعة. صادفت أموراً كثيرة فيه مستفزه لمشاعرى كواحد من علماء الأزهر قبل كل شيء؛ يهوله ويزعجه أن تمس المقررات الإسلامية التى توارثتها الأمة بالقناعة والقبول، حتى أصبحت من الأمور التى بلغت من الشهرة حداً يكاد يجعلها فى إطار المعلوم من الدين بالضرورة.

نعم كان كثير مما قرأت مستفزاً ومثيراً سواء فى المقالات التى نشرها الدكتور فى جريدة الأهرام أو فيما أعيد نشره منها فى هذا الكتيب الذى عنون له «بالشفاعة».

فوجدت أنه لابد من وقفه مع الدكتور في كل قضية من القضايا التى أثارها فى هذا الكتيب.

صحيح أن موضوع الشفاعة أو المقام المحمود من الأمور التى خالفت فيها بعض الفرق أو الأشخاص قديماً وحديثاً، ولو أنَّ الخلاف هذه المرة قد صدر من شخصية مغمورة أو حتى عادية لما تصدى له واحد - ممن تصدوا - لمناقشته والرد عليه.

لكن الأمر يختلف حين يكون مصدر هذا الخلاف رجل فى مثل شهرة الدكتور مصطفى محمود وانتشاره الجماهيرى.

وهنا فقط يصبح واجباً على علماء العقيدة أن يتحركوا فى كل اتجاه حتى يحاصروا انتشار آراء الدكتور التى لا حد لمساحة انطلاقها وانتشارها.

والتخلى عن هذا يصبح نوعاً من التقصير والتخاذل عن أداء المهمة وعن تبليغ الرسالة ولا سيما إذا تعلق الأمر بعلماء الأزهر الذين أنيطت بهم هذه المسئولية بالدرجة الأولى.

وإنى لألاحظ أن الدكتور قد أحس بشيء من الندم على هذا التوجه الذى تبناه فى هذا الكتيب فيما يبدو، قد يدرك القارئ ذلك عندما يطالع مقدمة كتابه المسمى

«بالشفاعة» عندما يلاحظ أن الدكتور يأخذ موقف المحايد من الأصناف الثلاثة أعنى المؤيدين للقرآن والسنة فى هذا الموضوع، والمعارضين، والمفوضين الذين لا يزجون بعقولهم في قضايا هى غيب... إلخ. وقالوا نؤمن بما جاء فى القرآن وما جاء فى السنة ولا نخوض في كيف ولم ونسلم الأمر كله لله، ثم يعقب الدكتور على ذلك بقوله: «ونترك للقارئ أن يختار مكانه وموقعه الذى يرتاح إليه بين جميع الفرقاء»[1].

وهذا الكلام لا يمثل رأيه الخاص المنبث فى أنحاء هذا الكتيب ومباحثه المختلفة.

فإن الدكتور كما سيقف القارئ يحمل لواء المعارضة والإنكار للشفاعة وللمقام المحمود بالمعنى الذى اتفق عليه جمهور علماء الأمة سلفًا وخلفًا، ولا ينجى الدكتور من ذلك أن يعترف بلفظ المقام المحمود من حيث إنه قد ورد فى القرآن، لأنه يرفض حتى أقوال الصحابة رضوان الله عليهم فى بيان معناه وحقيقته، إلى آخر ما سيدرك القارئ موقفه السلبى - فى هذا الكتاب - من كتب السنة الصحاح، وبخاصة في موقفها من قضية الشفاعة.

ولا يعجب القارئ من تركيزنا على موقف الدكتور فى مقدمة كتيبه، حيث اعتبرناه متراجعًا عن نبرته الحادة ونفسه العالى - أثناء فصول الكتاب - فى المعارضة والإنكار لكثير من القضايا الثابتة المتعلقة بموضوع الشفاعة.

أقول لا يعجب القارئ من ذلك لأن المقدمة كانت آخر ما كتب الدكتور فى هذا الموضوع بعد جمع المقالات التى نشرت في الجرائد وضمها فى هذا الكتيب، بالإضافة إلى أن هذه هى عادة المؤلفين، أى أن يكتبوا المقدمة بعد الفراغ من الكتاب، وكل رجائنا أن يكون هذا التراجع منه هو الخاتمة ونهاية المطاف.

الأستاذ الدكتور

حسن محرم السيد الحويني

١٩٩٩/٨/١٧م الموافق ٦ جماد الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

---

(١) الشفاعة ص ١٢.

الفئة الناجية والأغلبية

قضية الأغلبية والأقلية فى معرض الحديث عن الفئة الناجية كما تصوره الدكتور مصطفى محمود تستحق منا وقفة. حيث زعم أن شأن الأغلبية عظيم فى الدنيا؛ فهى مصدر الحق والعدالة وتمثيل الأمة وهى سبيل الفوز بالمناصب العلا... إلخ، وهذا حال الدنيا كما يقول والأمر معكوس فى الحياة الآخرة، فالأكثرية - فيما يزعم - مصدر الضلال والباطل؛ والأغلبية فى النار لهذا السبب ولغيره من الأسباب، فيستنبط ذلك من إشارات القرآن فى مثل قوله تعالى: «أكثر الناس لا يعلمون، لا يعقلون.... إلخ».

ويبدو أن أساس هذه المقارنة إنما هو مجرد الخطأ في التصور لما ينبغى أن تكون عليه طبيعة الأغلبية، وإلا فأى التصورين في نظره هو الصواب؟!

أقصد بالتصورين: التصور البشرى لطبيعة الأغلبية وفاعليتها في توجيه شئون البشر، والتصور الديني الممثل فى أخبار القرآن التى عرضها وعرض لها الدكتور حول هذه القضية.

وأنا فى الحقيقة لم أفهم ماذا يريد الدكتور من هذه المقارنة اللهم إلا ما يريد أن يرسخه فى عقول بعض الناس الذين ربما فتنوا ببرنامجه التليفزيونى عن العلم والإيمان.

يريد أن يرسخ في عقول هؤلاء أن حكم الله قد سبق - ولا معقب لحكمه - بطرح وإلقاء أغلبية البشر وأكثريتهم فى النار.

والمسألة تقوم على مغالطة عجيبة، ولئن أحسنا الظن بفهمه لهذه القضية. فإننا لا نستبعد أن تقوم هذه المسألة وغيرها من المسائل المترتبة عليها - على الغفلة عن الكثير من أمور الدين، ومقرراته الثابتة، وإن شئنا الدقة فى العبارة فهى الغيبة عن ثوابت الدين التى حسمت عند جمهرة علماء هذه الأمة قدامي ومحدثين.

ويمكننا الكشف عن هذه المغالطة حين نضع أيدينا على قيمة الأغلبية والأكثرية الحزبية أو البرلمانية في أنظمة الشعوب والدول المعاصرة أو القديمة، وترجع هذه القيمة - كما هو معروف للجميع - إلى أن هذ الأغلبية البرلمانية إنما هى مصدر التشريعات والقوانين أى أنها مناط الحكم والتوجيه الناجح والترجيح... إلخ.

الأمر الذى استقرت عليه نظم الحكم فى عالمنا الذى نعيش فيه وبخاصة بين هذه الأمم الديموقراطية.

والدولة الإسلامية لا تعارض هذه الأنماط من التشريع ولا تتصادم مع نظم الحكم القائمة على هذا الأساس من الديمقراطية أو الشورى لا سيما فى الأحكام التى لم يحسمها وحى فى قرآن أو سنة، وشاهد ذلك فى القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾[1] ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[2] .

فالإسلام لم ينكر قيمة الأغلبية من هذه الجهة، وفى هذا المضمار: مضمار الحكم والتشريع فيما لم يتنزل فيه وحى.

أما ما نُزل فيه وحى من الأحكام فلا شأن للأغلبية ولا الأقلية بشأنه أو التعقيب عليه.

ومن هنا كان الأمر فيما يتعلق بالأحكام التى حسمها الوحى مختلفًا كل الاختلاف وبخاصة تلك الأحكام المتعلقة بعقائد الإيمان وقضاياه.

فالكلمة هنا ليست لأغلبية الناس ولا لأكثرية الناجين بل الكلمة هنا لله وحده ولرسوله - ﷺ - المبلغ عنه سبحانه؛ فالأكثرية والأغلبية تفقد قيمتها تمامًا إن هى خالفت حكم الله وكلمته وبخاصة فى أصول الإيمان، وهذا نفسه هو المعنِّى باتباع ما كان عليه النبى - ﷺ - وأصحابه. فالجماعة التى وفقت للارتكاز على هذا الأصل والتعويل على هذا الاتباع إنما تكون هى الفئة الناجية حتى وإن كانت الأكثرية أو الأغلبية.

ولا يستغرب أن يكون هذا هو واقع الناس فى علاقتهم بدينهم؛ لأن الشيطان بغوايته، والنفس بمطامعها، والحياة المادية بمغرياتها، والغرائز بسعارها إنما تشكل جميعها حجبًا كثيفة تحول دون التصور الصحيح والفهم الصائب للحق والحقيقة.

حتى يصبح ما يريده الله من الناس في كفة وما يريده الشيطان وجنوده فى كفة أخرى. وينظر إلى المسألة من هذه الزاوية فحين يُرَدُّ الحكم إلى الناس يصبح لقيمة الأغلبية والأكثرية وزن واعتبار.

---

(١) سورة آل عمران - جزء آية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى آية ٣٨.

أما إذا كان مرد الحكم إلى الله ـ والسبيل هو وحيه قرآنًا وسنة ـ فالقيمة مرتبطة بالاتباع والتشبث والاستجابة، ولا عبرة بالكثرة أو بالقلة.

وإن كان واقع الناس في علاقتهم بالدين هو أن الكثرة هي حزب الشيطان وجنوده،

والقلة هي حزب الله الفائز بالنجاة في الآخرة وهذه هي مضامين الإشارات القرآنية التي استشهد بها الدكتور على التقليل من قيمة الأكثرية على الإطلاق في مثل قوله تعالى: ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾(١) وقوله تعالى: ﴿وقليل ما هم﴾(٢) ونضيف إلى ما تثبت به من ذلك مثل قوله تعالى: ﴿وماأكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾(٣) .

ولا إشكال إذا فهمت هذه الآيات في ضوء ما قدمناه من التوجيه والتكيف لهذه القضية.

فالانتقائية التي يتحدث عنها لا تتم إلا على هذا الأساس.

أعني أساس الموافقة في الأصول الإيمانية لما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه كما ورد في بعض الآثار الصحاح.

وهي انتقائية صارمة ـ كما يزعم ـ لأنه لا مساومة هنالك، أعني في الدار الآخرة على عقائد الإيمان بالله.

ولذلك جاء النص الإلهي صريحًا وموضحًا لهذه الانتقائية في مثل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾(٤) .

ولنا عودة لهذه الآية الكريمة في موضع لاحق إن شاء الله.

وصور الصرامة في هذه الانتقائية يوم القيامة أشار إليها الدكتور في مثل موقف الملائكة الذين لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابًا.

---

(١) سورة سبأ ـ جزء من آية ١٣.

(٢) سورة ص ـ جزء من آية ٢٤.

(٣) سورة يوسف ـ آية ١٠٣.

(٤) سورة النساء ـ جزء من آية ١١٦.

﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون ﴾(١) .

والدكتور لا يريد أن يتصور هذه الصرامة مشتملة على هذا الاستثناء بالإذن من الله والرضا منه سبحانه عن شفاعة الملائكة، وذلك يعنى ولا شك فتح باب الرجاء والأمل فى شفاعة الملائكة وتكلمهم بها وأن ذلك أمر ممكن وليس بمستحيل.

ألا يرى الدكتور معى أن الأمر لو كان غير ممكن أو مستحيلاً لما أتى الله فى قرآنه باستثناء الإذن بشفاعة الملائكة وتكلمهم، فلا شك أن هذا الإذن فتح لباب الأمل والرجاء كما ذكرت والله أعلم.

الفئة الناجية بالواسطة

ثم إن الدكتور - وما أعجبه - يتشدق فى جرأة يحسها المرء ويلمسها فى لهجته ووقع عباراته وذلك حين يقول: [«وما ترويه الأحاديث عن أن محمداً عليه الصلاة والسلام سوف يخرج من النار كل من قال لا إله إلا الله ولو زنا ولو سرق.. ولو زنا ولو سرق.. رغم أنف أبى ذر» هكذا يقول الحديث وهو ما يخالف صريح القرآن](٢) .

وقد آثرت أن أنقل هذه العبارات من كلامه الذى ضمنه كتابه المثير المعنون له «بالشفاعة».

وقضية إخراج النبى ﷺ بعض عصاة أمته من النار قضية ثابتة فى أحاديثه الصحيحة.

وهذا الإخراج ليس إخراجًا عشوائيًا، ولا هو مما يفعله النبى ﷺ من تلقاء نفسه؛ وإنما هو إخراج يتم بعد إذن من الله تكريمًا للنبى ﷺ ، وتحقيقًا، واستجابة لشفاعته ﷺ عند ربه للمذنبين من أمته.

وقد ذكرت منذ قليل أن إخراج النبى ﷺ لبعض العصاة من أمته لم يكن إخراجًا جُذافيًا، ولا يحدث هكذا كيفما اتفق، ولا يقع لأى شخص دون معايير محددة، ولا مبررات مرعية، وإنما يصيب هذا العفو الإلهى هؤلاء الذين صدقت عقيدتهم، وصح إيمانهم، وانعقدت قلوبهم على الصدق واليقين بربهم مهما يكن قدر

---

(١) سورة الأنبياء- جزء من آية ٢٨.

(٢) كتاب الشفاعة ص ١٦.

هذا الإيمان من الضآلة والصغر.

وهذا ما جاء به الخبر الصحيح الذى أخرجه الشيخان وفيه «أن الرسول ﷺ إذ قال: يارب أمتى أمتى يقول الله تعالى: «انطلق فمن كان فى قلبه مثقال حبة من شعير من إيمان فأخرجه من النار» فإذا انطلق النبى ﷺ ففعل ثم عاد للسؤال قال الله له: «انطلق فمن كان فى قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه منها: فإذا عاد الثالثة قال: «انطلق فمن كان فى قلبه أدني من مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه منها» فإذا عاد الرابعة وقال: يا رب إئذن فيمن قال: لا إله إلا الله قال تعالى: ليس ذلك إليك ولكن وعزتى وجلالى وكبريائى وعظمتى لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله»[1] .

هكذا إذن لم يكن إخراج النبى ﷺ لهؤلاء الناس من النار لمحض هوى، أو لمجرد تسلط، وهيمنة من النبى ﷺ تتنافى مع سلطان الله، ومطلق مشيئته كما يتوهم المتوهمون.

وإنما تبدأ المسألة بتضرع ورجاء واستشفاع من النبى ﷺ إلى ربه أن يعفو عن هؤلاء الناس حتى يصل هذا العفو إلى كل من قال لا إله إلا الله من المسلمين.

لا يمكن كما يتوهم الدكتور أن يدخل في هذا الصنف الأخير وينضم إليه المنافقون، الذين قال عنهم الله إنهم ﴿فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾[2] .

فهؤلاء أصيبوا بما يسمى بنفاق العقيدة الذى يبطن فيه المنافق الكفر، ويظهر الإسلام.

فالقلب الذى تجرد من الإيمان لانجاة له مهما جهد لسانه فى ذكر الله.

وهؤلاء المنافقون يصورهم القرآن فى آيات تسبق الآية المذكورة مباشرة، فيقول الله تعالى عنهم: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً (١٤٢) مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لا

(١) ص٥٦ المختار من كنوز السنة.

(٢) النساء آية ١٤٥.

إِلَىٰ هَؤُلاءِ وَلا إِلَىٰ هَؤُلاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً ﴿١٤٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴿١٤٤﴾ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ ... ﴾[1] .

ويوضح القرآن صورة هؤلاء المنافقين ببيان أن قلوبهم قد خلت تمامًا من أدنى حجم للإيمان، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾[2] .

والقرآن والسنة الصحيحة يتعاونان فى إبراز الحق، وكل منهما يصدق الآخر ولا يناقضه.

وحديث أبى ذر الذى أشار إليه الدكتور، لم يرد فى هذا المعنى؛ وإنما يفيد أن من مات من المسلمين لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق رغم أنف أبى ذر، أو كما قال النبى ﷺ .

وهذه قضية أخرى تتعلق بقيمة العمل بعد انعقاد القلب على أصل الإيمان، وهو التصديق الجازم بكل ما جاء من عند الله على لسان النبى ﷺ ، وإذعان القلب المطلق لذلك، فمن قصَّر فى العمل بعد ذلك هل يخلد فى النار، كما ذهب إلى ذلك بعض الفرق المتنطعة، أو يعاقب فى النار أيضًا على تقصيره فى العمل ثم يكون مآله الجنة، وهذه هى منطقة من مناطق الشفاعة المحمدية، وهؤلاء هم بعض أهلها.

ولكن الدكتور لفق الأحاديث المختلفة فى نص واحد كما هو شأنه فى فبركة الكلام، وبخاصة فى برنامجه المشهور «العلم والإيمان» الذى يستخف فيه بعقول العامة، وبخاصة عندما يربط موضوع الحلقة ببعض الإشارات القرآنية فى تكلف وافتعال.

---

(١) النساء الآية (١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ....).

(٢) البقرة الآيات: (٨، ٩، ١٠).

والعجيب أنه نصب نفسه عالمًا من علماء الدين، وهو بعيد عن ذلك غاية البعد فلا مسوغ لهذا الادعاء.

فالأمر الطبيعى أنَّ لكل شأنه فى مجال تخصصه، وليست علوم الدين الكثيرة كلأً مباحًا للجميع.

وإليك مثالاً من كلام الدكتور نفسه:

وهو القائل فيما كتب هنا: «والمعنى المستخلص هو أن قول لا إله إلا الله باللسان مرة أو مرات أو طول العمر لن يعنى شيئًا ولن يحقق لصاحبه نجاة ولا فلاحًا إلا إذا صادق القلب وصادقت الجوارح وأكدت الأفعال على هذا القول وهو لم يرد له ذكر فى الحديث»(١).

نعم لا يجدى قول لا إله إلا الله بمجرد اللسان دون أن يكون لها رصيدها من إيمان بالقلب وتصديقه حتى ولو نطق بها اللسان ألف ألف مرة.

وهذا نصيب كلام الدكتور هنا من الصدق ونحن نوافقه على ذلك بالطبع.

أما أن يقول: [وهذا ما لم يرد له ذكر فى الحديث] فهذا ما يضطرنا إلى أن نسأله هو ومن حذا حذوه: أى حديث؟ تقصد الحديث الذى رويته بل لفقته]؟.

ونسأله مرة أخرى هل انحصرت السنة التى وردت لمعالجة هذه القضية فى هذا الحديث وحده؟

ونسألة مرة ثالثة: ألم يرد فى هذا الباب سوى هذا الحديث الذى يظن الدكتور بقصد أو بغير قصد أنه يتناقض مع القرآن؟

وفى ظنى أن هذا ناتج عن نظرة سطحية إلى نصوص الدين بل هى نظرة يعوزها كثير من الاستيعاب والاستقصاء.

فهناك كثير من الأحاديث الصحيحة تنص صراحة على أن مجرد النطق بلا إله إلا الله مبتوتة الصلة بالتصديق القلبى والإيمان اليقينى لا تكفى مطلقًا لدخول الجنة والنجاة من النار.

---

(١) كتاب الشفاعة ص ١٧.

ففي صحيح مسلم «من حديث عثمان ﵁ أن النبي ﷺ قال: من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة».

ففي هذا الحديث تعويل على العلم بالشهادتين لا على مجرد النطق، والعلم أمر قلبي والمراد منه اليقين.

وفي صحيح مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «.... فقال عند ذلك أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة».

وفي هذا الحديث أيضاً يقيد النبي ﷺ قول لا إله إلا الله بكون قائلها غير شاكٍ عندما يلقى الله بها ونفى الشك بوجوب ثبوت اليقين القلبي وهذا هو صريح الإيمان.

فالقضية ليست مجرد النطق باللسان، ويظفر العبد بالجنة والنجاة من النار دون أن يكون ثابت الفؤاد والأساس الإيماني متين ولكنها المغالطة أو القصور العلمي بحقائق الدين، فحقائق الدين لا تؤخذ من النصوص الجزئية المنفصلة عن الكليات الدينية التي يجب أن تتكامل نصاً وروحاً.

وهذا أمر لا يقتحمه كل أحدٍ، بل إن ارتياده يجب أن يكون قاصراً على علماء الدين، فدونه علوم كثيرة يجب تعلمها واستيعابها أولاً.

﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾(١).

النبي يشكو أمته في القرآن فكيف يشفع لها؟!

وعاد الدكتور إلى مغالطاته وإن شئت فقل فبركاته المحمودية ولم يكلف نفسه قراءة يسيرة في كتب التفاسير حتى يكون على بينة من المفاهيم الصحيحة لآيات القرآن التي يستشهد بها، وهذا هو الشأن في مسلك المثقفين وبخاصة الذين يريدون أن يفهموا القرآن، فضلاً عن الذين يريدون أن يفسروه.

أما مسلك الدكتور؛ فهو مسلك الذي يريد أن يفهم القرآن على هواه، ليدعم مذهباً له أو غرضاً يرمي إليه، أو جهة ما يريد أن يخدمها أو يناصرها.

ولو كلف نفسه جهداً يسيراً في قراءة بعض التفاسير، لوجد أن شكوى الرسول إلى ربه في الآيات المذكورة لم تكن شكوى من عصاة المؤمنين، أو الذين

---

(١) سورة النحل - جزء من آية ٤٣.

ماتوا دون أن يتوبوا من بعض ذنوبهم، وهم تحت مشيئة الله ـ كما يقول سيد الخلق (محمد) ﷺ : «إن شاء عذبهم الله وإن شاء عفا عنهم»، ولو اقتطع من وقته الثمين دقائق في تفسير هذه الآيات لوجد أنها نزلت في المشركين، وأن المقصود ـ بالظالم المشكو منه كما جاء في الآيات السابقة على هذه الآية هو (عقبة ابن أبي معيط)، وهو من المشركين وقد مات على كفره، وأن المراد من هجر القرآن هو تكذيبه والطعن فيه واتهامه بأنه شعر، وذلك مصدره العناد والجحود والكفر، وهذا هو معني الآية التي استشهد بها الدكتور، وهي قول الله تعالى: ﴿وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا﴾

وتلى هذه الآيات آية أخرى معضدة لها، مساندة لمعناها تقول: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا﴾، والعدو هنا يراد به أبو جهل، وهي تعزية وتسلية من الله لنبيه ﷺ ؛ بأن من قبله من الأنبياء قد عانوا من عداوات المجرمين من قومهم وهم المشركون من أمثال (أبي جهل)، وأبو جهل كما هو معلوم مات على الكفر، والكفار والمشركون لا شفاعة لهم عند الله ولا من النبي؛ فليس في هذ الآيات ما يقطع الطريق على شفاعة النبي ﷺ للمذنبين من مؤمني أمته.

ويقاس على ذلك كل ما استشهد به الدكتور من آيات قرآنية يتوهم أنها تتناقض مع القول بالشفاعة.

وما على القارئ إلا أن يرجع إلى تفسير القرآن في كتب التفسير المختلفة وفي مقدمتها التفسير بالمأثور كتفسير الطبري، وابن كثير وينضم إليهما تفسير القرطبي وسيقف على هذه الحقيقة التي نؤكدها وغيرها من الحقائق التي يغالط فيها الدكتور.

ومن هذا النمط أيضًا استشهاد الدكتور بآية غافر التي تتضمن أن حملةالعرش من الملائكة سيستغفرون للذين امنوا، ويقولون: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ...﴾ إلى قوله: ﴿ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾(١) .

---

(١) غافر الآية ٧، ٨، ٩.

ويستنتج الدكتور من هـذه الآيات ـ بفهمه الخاص جداً ـ «أن الوسيلة الوحيدة للنجاة من العقاب هى أن يقى ربنا عباده من الوقوع في السيئات أصلاً أو يفتح لهم باب التوبة فى حياتهم إذا تورطوا فيها، وهـذه هى أبواب الشفاعة الممكنة»[١] على حد قوله، وهكذا نرى الدكتور ـ سامحه الله ـ يريد بقصد أو بغير قصد أن يضحى بمصير العالم كله لا يفلت منه أمة الإسلام نفسها، فيجعل مـآلهم جميعًا إلى الخلود في جهنم.

وإلا فليقل لى سامحه الله: هل ينجو أحد من أمة محمد على الإطلاق من الوقوع فى كبائر الذنوب فضلاً عن صغائرها؟.. الإجابة بالنفى ـ وهى الإجابة الأكيدة ـ ويعنى ذلك أن مصيرهم جميعًا الخلود فى النار. إلا من وفقه الله للتوبة قبل الموت.

لكن ما نسبة هؤلاء التائبين إلى غيرهم ممن ماتوا قبل التوبة؟!

وأعود فأسأله: ترى لحساب من تريد أن تقذف بمعظم أمة محمد إلى جهنم وتقضى عليهم بالخلود فيها إلى ما لا نهاية؟! والعجيب أنه من أمة محمد.

والمفسرون ينقلون عن السلف الصالح في تفسير قوله تعالى: ﴿وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته﴾ على لسان الملائكة: احفظهم يا رب أى المؤمنين مما يسوءهم وينغص عليهم حالهم ويوقعهم فى الكرب، أو معنى آخر احفظهم يا رب ونجهم من عذاب ما وقعوا فيه من السيئات فى الدنيا، وهى شفاعة من الملائكة للمؤمنين المذنبين بالعفو عنهم وغير المذنبين برفع درجاتهم وزيادة نفعهم.

ارجع يا دكتور إلى كتب التفسير، ولا تقل على الله بغير علم، فالقول على الله بغير علم إثم عظيم.

أما المعنى الصحيح للشفاعة ـ كما يفهمه الدكتور ـ هو دعاء النبى ﷺ ربه بأن يختم الله للمسلمين حياتهم بالتوبة.. إلخ. فنحن قد نوافقه على أن دعاء النبى ﷺ ربه فى هذا المقام يمكن أن يكون معنى من معانى الشفاعة بل يمكن أن نوافقه على أنه هو معنى الشفاعة، لكن لا بالمعنى الضيق الذى يحدده الدكتور وهو بأن يختم الله حياة المذنبين بالتوبة؛ لأنها سوف تكون حينئذ شفاعة واقعة فى الدنيا، وحديثنا عن شفاعة واقعة في الآخرة، وهى التى يراها الدكتور ـ ونحن لا نوافقه بالطبع ـ هادمة للناموس من حيث أن النبى ﷺ سوف يقوم بإخراج البعض من النار وإدخالهم الجنة

(١) الشفاعة ص ١٨.

كما يعقب الدكتور على ذلك بعبارة رفض واستهجان بأنها «فوضى الوسايط التى نعرفها فى الدنيا»[(١)].

ونحن - إذ نوافقه على ذلك - لا نرى ذلك هدمًا للناموس؛ لأنه لا يتم - كما يتصور الدكتور - فضلاً من النبى ﷺ ، أو تكرُّما منه على أمته، كما لا يتم بسلطة خاصة للنبى ﷺ مستقلة عن سلطان الله ومشيئته وإذنه؛ فالرسول ﷺ يستشفع ويتضرع إلى ربه ويدعوه.

بل إنه كما ورد فى بعض الأحاديث الصحيحة سيسجد تحت العرش ويطيل السجود حتى يقول له ربه: ارفع رأسك يا محمد؛ وسل، تعطَ، واشفع، تشفع..... إلخ.

فالرب هو الذى تفضل عليه، وطلب منه أن يدعوه ويسأله ويشفع عنده، وربه هو الذى تكرم عليه أيضًا باستجابة دعائه، وإجابة طلبه، وقبول شفاعته.

وربه هو خالق الناموس الذى يتحدث عنه الدكتور، وخالق الناموس قادر على تغيره، بل إن هذا الخلق وهذا التغيير الإلهى هو بعينه ناموس من نواميس القيامة، وهذا الفهم - لو تدبره الدكتور - أنجى وأرجى للدكتور عند الله من محاولة التشكيك فيما جاء من هذه المعانى فى الأحاديث الصحيحة الإسناد؛ فعلم الإسناد وغيره من علوم السنة لا قبل للدكتور بالإلمام بشىء منها فضلاً على الإلمام بها جميعًا. فالمتخصصون فيها ينفقون أعمارًا طويلة فى دراستها والإلمام بها.

أما تعارض ذلك مع القران فهو قضية غير مسلمة؛ لأنه علي فرض أن يكون ثمة تعارض فى الظاهر بين بعض أحاديث السنة، وبين مفهوم قرآنى قطعى، فحيث يمكن الجمع بينهما بتأويل وحمل للحديث على معنى موافق للمعنى القرآنى، والمصير إلى ذلك واجب، والدكتور لا يرى - بطبيعة الحال - أن ذلك هو ما تحقق بسهولة ويسر بين ما شكك فيه مما ورد فى أحاديث الشفاعة، وبين المضامين القرآنية، مع أن القران لم ينف الشفاعة نفيًا مطلقًا، وما ورد فى ذلك من آية يفيد ظاهرها النفى المطلق للشفاعة يوم القيامة فهو محمول على نفيها عمن لا يستحقون الشفاعة أصلاً من الكفار والمشركين، أو هو محمول من جهة أخرى على ما ورد من نفيها مقيدًا بشرط من قبيل حمل النفى المطلق على المقيد حتى لا يبدو الأمر من قبيل التناقض بين نصوص القرآن، وهذا أولى من رد النفى المقيد للشفاعة بالإذن أو بالرضى إلى

---

(١) الشفاعة ص١٩.

النفى المطلق فى مثل قوله تعالى ﴿من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ لأن الوجه الأول هو ما تقويه وتشهد له السنة الصحيحة.

ومن هنا فإن شفاعة النبى ﷺ لأهل الكبائر ـ كما ورد فى الحديث الصحيح ـ وهى تكريم من الله لمحمد ﷺ ومنزلة اختصه بها سبحانه لا تتضمن معانى المحسوبية ولا فوضى الوسائط؛ فهى عطاء من الله الذى يملك لمن يستحقه من أمة حبيبه محمد.

الشفاعة والاتكالية:

أما قضية المسلمين الذين عرفوا بالاتكالية، والذين باتوا يرتكبون عظائم الذنوب فهؤلاء لم يفهموا حقائق الإسلام على فرض أن دافعهم إلى هذه الاتكالية هو اعتقادهم بأن نبيهم سيتكرم عليهم بإخراجهم من النار ويتفضل عليهم بإلقائهم فى الجنة ـ كما يزعم الدكتور ـ فذلك التصرف من النبى ﷺ كان تكرماً وتفضلاً من الله لا من النبي كما قلنا، ولم يكن إلا لمن يستحقه من أولئك الذين انعقدت قلوبهم على قسط من الإيمان بالله ونصيب من اليقين بما جاء به محمد ﷺ عند ربه.

وقد انحصر تقصيرهم فى مجال العمل والطاعة، وهو تقصير لم يقع منهم على سبيل الجحود أو الاستهانة بحقوق ربهم وأوامره فقصروا فى بعض الطاعات وارتكبوا بعض المعاصي وتركوا الحياة على غير توبة.

والمسلمون العارفون بدينهم ومقرراته ولو على وجه إجمالى يدركون هذه الحقيقة ولا يجهلونها ولا يلبث المسلم أن يعود إلى الاستقامة ويقلع عن التقصير ويندم على المعصية إلا أن التركيبة النفسية للمسلم باعتباره بشراً كسائر البشر تجعله دائماً نهباً للصراع المستمر بين غرائزه المختلفة أو بين نوازع الشر ونوازع الخير فيه، فيكون دائماً عرضة للخطأ والصواب أو للمعصية والرجوع، يعرف المسلم كل ذلك، ويعرف بل يحفظ قول أبى بكر الصديق رضي الله عنه : «لا آمن مكر الله ولو كانت إحدى قدمى فى الجنة» كما يعرف المسلم أن الاستقامة الكاملة قد لا تنتهى به إلى النهاية السعيدة، ولا تفضى به إلى حسن الخاتمة، فما بال التقصير والانحراف، والمعصية هل يحظى صاحبها بالنجاة وحسن الخاتمة، التى لا يضمن الحصول عليها صاحب الاستقامة؟! فالمسلم يعرف أن الإجابة هنا بالنفى، ويعرف أن ضمان ذلك كله مرجعه الأول ـ هو رحمة الله وفضله ولطفه ـ فالمسلم الفطن الحاذق الذى

يستوعب كل هذه الحقائق وغيرها عن الإسلام لا يمكن أن يكون إنسانًا اتكاليًا يفرط في طاعة ربه معتمداً على شفاعة نبيه ﷺ ، وهذا بعد كل ما أشرنا إليه ـ في هذه العجالة ـ يصبح مغالطة وتزييفًا للحقائق أو قصورًا عن فهمها الفهم الصحيح.

الشفاعة لله لا للنبي ولا لغيره:

يلتقط الدكتور جزءًا من آية قرآنية يفصلها ـ كالعادة ـ عما قبلها، وعما بعدها من أجزاء أخرى للآية وبذلك يفصلها عن السياق حتى يروقه ويرضى هواه الاستشهاد بهذا الجزء من الآية.

وهو مسلك دأب عليه كل المخالفين لما عليه جمهرة الأمة من الأحكام، فرأينا الدكتور يستشهد بقول الله تعالى ﴿لله الشفاعة جميعا﴾ فيفصلها حتى عن كلمة ﴿قل﴾ . وأرجو ألاَّ يكون هذا موقفًا من شخص النبي ﷺ ، ويفهم الدكتور معنى هذه العبارة القرآنية، أن الله بذلك «يجمع سلطة الشفاعة جمعية واحدة ويجعلها لله وحده»[١] .

ونحن لا نختلف معه، وقد يكون تكراراً أن نقول ـ موافقين له ـ نعم سلطة الشفاعة والسلطان كله والملك كله لله وحده، فهو سبحانه الذي يتكرم بها ويتفضل، وهو الذي يأذن لنبيه، ولملائكته ويرضى عن المشفوع له وهو وحده الذي يعلم المستحقين للشفاعة، ودرجة استحقاقهم، وهو وحده الذي يطلع على سرائرهم، فهو وحده سبحانه الذي يملك كل شيء، وهو وحده الذي يفعل ما يشاء فعله. فهو القائل سبحانه ﴿فعال لما يريد﴾ ووضع النبي ﷺ في هذا المقام لا يتجاوز الاستشفاع والسؤال والتضرع إلى الله أن يتجاوز عن سيئات بعض من يستحق ذلك من المذنبين والعصاة، والله هو الذي يملك الاستجابة أو الرد، والإذن أو المنع؛ لأنه صاحب الأمر والمشيئة المطلقة.

فلا تعارض بين نصوص القرآن، ولا تعارض بين المقامين، مقام النبي الشفيع ومقام الله أرحم الراحمين.

---

(١) الشفاعة ص ٢٠.

ثم إن الله سيتجلى فى مقام الرحمة والعفو، وهو أرحم بعباده من أنبيائه وملائكته جميعًا فيشفع لمن لم يصل إليهم شفاعة النبى والملائكة والمؤمنين وغيرهم من كل من قال لا إله إلا الله.

كما أشرنا إلى ذلك فى حديث سابق.

هذا بعض ما يجب أن يفهم من تكاملية النصوص القرآنية.

وهكذا لا معنى لسؤال الدكتور «فماذا سوف تضيف شفاعة أى شفيع لعلم الله؟؟!!»[(١)] فلا وجه للتعارض بين الشفاعة وبين علم الله الشامل المحيط، فعلم النبى ﷺ بمعاصى أمته علم إجمالى وهو مستمد من علم الله؛ فالله هو الذى يطلعه على هذا القدر من العلم على فرض أن هذا أمر لازم! فالرسول لا يطلع بشفاعته ربه على أمر لا يعلمه.

فلا داعى إذن للاستشهاد بقوله تعالى: ﴿أتنبئون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض﴾ فليس هذا موضعه.

ولا داعى لسؤال آخر يسأله الدكتور بقوله: «ومن ذا الذى يجرؤ أن يعدل حكمًا حكم به رب العالمين»[(٢)] .

إذ ليست الشفاعة تعديلاً لحكم حكم به الله سبحانه وتعالى، وبخاصة بعد الذى قلناه غير مرة عن اختلاف المقامين فى الشفاعة «مقام النبوة ومقام الألوهية» فالاستشفاع والتضرع والطلب من النبى ﷺ والإجابة والرحمة والتكريم من الله تعالى. والحكمة يعلمها الله، والحكم لله وحده.

فمن قال إن الشفاعة تدخل فى حكم الله؟ فهل الدعاء الذى أمر الله به عباده فى الدنيا تدخل فى حكم الله؟

ومثله الاستغاثة والاستعانة وسائر العبادات والطاعات وغاية الجميع أن يبدل الله سيئاتهم حسنات وأن يقبلهم الله فى عداد الطائعين والناجين بعد صدور الحكم عليهم بأنهم عصاة مجرمون، وما معنى قوله تعالى فى قرآنه الحكيم

---

(١) الشفاعة ص ٢٠.

(٢) الشفاعة ص ٢٠.

﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ إذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ﴾[2] .

فهل استجابة الله دعاء الداعين وتضرع المتضرعين وقبوله لتوبة التائبين يعد تعديلاً للحكم، ويعد المتضرعون إلى الله بالدعاء معدلين لهذا الحكم، فإذا كان الحكم من الله في الدنيا نهائياً على المذنبين والمسيئين والظالمين باستحقاقهم العذاب في جهنم، فما الداعي إلى التوبة والرجوع إلى الله والتضرع بالدعاء والرجاء؟! وما رأي الدكتور إذا فهمت الشفاعة في ضوء هذه المعاني وعلى جهة من هذه الجهات؟، هل يبقى في مفهومها أنها تدخل في حكم الله، هل يبقى الشفيع شريكاً لله في حكمه، أو أن الشفاعة لا تعدو أن تكون تضرعاً وتذللاً لله بأن يعفو ويصفح، والعفو والصفح هو شأن الجواد الكريم العفو الغفور الذي وسعت رحمته كل شيء والذي سبقت رحمته غضبه.

فأي نفي صريح للشفاعة يوم الحساب؟! ومن أين استنبطه الدكتور؟؟!! مازلت أرجوه أن يرجع إلى كتب التفسير التي تمثل كلمة جمهور الأمة، ولا يعول على ما يكون منها ممثلاً لرأي المخالف، ويبدو أن لهذا السبب وحده لم تنجح محاولة الدكتور في مشروع التفسير القرآني، والأعجب من ذلك كله أن الدكتور كان في مرحلة سابقة يدعي انتماءه إلى التصوف، ويعد نفسه من الصوفية الذين تتعارض درجة شفافيتهم وعلو حاستهم الإيمانية وانفتاح قلوبهم على أنوار الله وفيوضاته؛ أقول تتعارض مع إنكار شفاعة النبي ﷺ والاستهانة بحبه والتشكيك في سنته.

إن الشفاعة يا دكتور هي مما اختص الله به حبيبه محمداً ﷺ ، وارجع يا دكتور إلى التفسير ـ كما قلت ـ في الآية (٥١) في سورة الأنعام والآية (٤) من سورة السجدة واللتين استشهدت بهما هنا وإلى كل الآيات التي ورد فيها نص الشفاعة أو الشفيع... إلخ.

فسيزيل مفسرو القرآن الذين يعتد بتفسيرهم كل ما في نفسك من شبهات واضطرابات حول هذه القضية وسوف تجدهم يجمعون على أن هذا النفي للشفاعة والشفعاء وارد في حق الكفار والمشركين دون سواهم. وإلى القارئ نموذجين لتفسير القرآن الكريم من أخذ التفاسير وهو تفسير القرطبي وذلك في الآيتين اللتين

---

(١) غافر الآية: ٦٠.

(٢) البقرة: ١٨٦.

استشهد بهما على نفى الشفاعة نفيًا صريحًا يوم الحساب، يقول القرطبى فى تفسير الآية (٥١) من سورة الأنعام ـ وسنقتصر على تفسير الشاهد فقط ـ ﴿ليس لهم من دونه ولى ولاشفيع لعلهم يتقون﴾ «﴿ليس لهم من دونه﴾ أى من غير الله. ﴿شفيع﴾ هذا رد على اليهود والنصارى فى زعمهما أن أباهما يشفع لهما حيث قالوا: ﴿نحن أبناء الله وأحباؤه﴾ ، والمشركين حيث جعلوا أصنامهم شفعاء لهم عند الله. فأعلم الله أن الشفاعة لا تكون للكفار. ومن قال إن الآية فى المؤمنين قال: شفاعة الرسول لهم تكون بإذن الله فهو الشفيع حقيقة إذن وفى التنزيل ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾ ﴿ولا تنفع الشافعة عنده إلا لمن أذن الله﴾ .... إلخ»[1] .

هذا هو النموذج الأول للتفسير فيما ورد فى آية الأنعام وهاكم النموذج للآية الثانية التى استشهد بها هنا وهى الآية رقم (٤) من سورة السجدة يقول القرطبى فى قوله تعالى: «﴿ما لكم من دونه من ولى ولا شفيع﴾ أى ما للكافرين من ولى يمنع من عذابهم ولا شفيع»[2] .

ويرى الدكتور أن هذه الآيات التى توهم فيها نفى الشفاعة نفيًا مطلقًا ومنها الآيتان السابق تفسيرهما آيات محكمات، وقصده أنها آيات قطعية الدلالة على النفى المطلق للشفاعة، ويرى وجوب رد سائر الآيات الأخر التى تتحدث عن الشفاعة مقيدة إلى هذه الآيات المحكمات.

هذا ما أحاول تصحيحه لكلام الدكتور، وإلا فهو يرى أن غير هذه الآيات المحكمات من كل آية تحدثت عن الشفاعة، يجب أن نفهمها فى حدود المتشابه «أى الذى لا يعلم تأويله إلا الله»، وهى من المحاولات المخفقة للدكتور فى تفسير القرآن؛ لأن جميع آيات الشفاعة فى القرآن واضحات المعنى ولا تحتاج إلا إلى فهم دقيق، وجمع بينها، وهو ما يقتضيه النسق القرآنى الذى يجب أن يتكامل ويتساوق ولا يتعارض أو يتناقض.

أما حديث الدكتور عن الانسياق إلى أحاديث الشفاعة فى كتب السنة، فهو حديث جرأة متكررة على السنة ورجالها الذين بذلوا جهودًا خارقة فى وضع منهج تاريخى لرواية الأحاديث لم تعرف الدنيا مثله، مما يجعل كل مسلم جديرًا بالاطمئنان إلى المصدر الثانى من مصادر دينه الذى يعتز به، فعالجوا فيه شروط

---

(١) جـ٤ ص ٤٨.

(٢) جـ٨ ص ٣٥.

الراوى والرواية، ووضعوا الضوابط للمقبول والمردود لكل من الراوى والرواية أيضاً.

وغريب من الدكتور أن يلقب كتب السنة «بكتب السيرة» ونرجو ألا تكون هذه من الدكتور حساسية من هذه الكتب التى حملت إلينا هذه الشريعة وألا تكون هذه سخرية أو استهزاء بالسنة؛ فما أسمى قدر الدكتور عن أن يقع فى هذه الهوة السحيقة.

وليس من قبيل الحرص والغيرة على الدين أن نهدم أحد مصدريه الأساسيين بحجة أنها حافلة بالإسرائيليات، مليئة بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة على رسول الله ﷺ ، ومن العبث فى رأى الدكتور أن نأخذه فى كتب السيرة على حد تعبيره - ويقصد كتب السنة. ويرى أن الواجب ألا نأخذ ما فيها بالتسليم المطلق وكأنها قرآن منزل، فالقرآن تكفل ربه بحفظه ولم يتكفل بحفظ السنة، فكل ما عدا القرآن من الكتب يجب أن يخضع للنقد والفحص..... إلخ[1] .

وهذا ليس محل خلاف بيننا وبين الدكتور المحترم، وقد نقدت السنة وفحصت كأعلى وأرقى ما يكون النقد درجة ومستوى، خضع رجال الرواية - وهو ما يعرف بالسند - للنقد فى علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل.

فلم يقبل رجال الكتب الصحاح - وفى مقدمتهم الإمام البخارى - فى كتبهم من الأحاديث والمرويات إلا بضوابط وشروط وقيود سواء فى الإسناد ورجال الرواية أو فى المتن [نص الحديث].

وقد قيض الله لشرح هذه الكتب الصحاح رجالاً من خيرة علماء هذه الأمة، ولم يفتهم أن يتعقبوا هذه الأحاديث التى تبدو ذات معنى غريب أو غير مستساغ فى ظاهره فإن أمكن تأويلها بحملها على معنى مقبول فعلوا ذلك وإلا اعتبرها بعضهم من قبيل الشاذ فى المتن والمعنى حيث خالف الصحيح فى مضمونه ما هو أصح منه فيختار الأصح ويترك الصحيح.

ومن هذا القبيل حديث السحر الذى يستشهد به الدكتور مع عدم شذوذه فى المتن والمعنى حقيقة.

وما على المرء إلا أن يقرأ شروح هذه الكتب الصحاح لأفاضل علماء هذه الأمة وسيظفر بأفضل الحلول لكل هذه الإشكاليات.

---

(١) الشفاعة ص ٢٢ بتصرف.

ونحن لا ندعى عصمة أصحاب الكتب الصحاح مع أن الأمة أجمعت على تقديرهم وقبول جهدهم وتقديم كتبهم «ولا تجتمع أمتى على ضلالة» كما يقول النبى ﷺ .

«هل يخلو يوم القيامة من الرحمة؟»

أما عن يوم القيامة الذى لا يراه الدكتور محلاً للرحمة والمغفرة، ولا يرى فيه مقامًا للشفاعة؛ لأنه يوم أهوال وكوارث؛ فإننا نتفق مع الدكتور فى نصف هذه الرؤية فأهوال القيامة التى أشار إليها مذكورة ومنصوص عليها، فهو يوم يجعل الولدان شيبًا، وهو يوم مجموع له الناس، وهو يوم مشهود، ويوم تذهل فيه كل مرضعة عما أرضعت، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد، وهو يوم تبدل فيه الأرض غير الأرض والسموات، ونحن مع الدكتور أيضًا فى الاستشهاد على مثل هذه اليوم بمثل قوله تعالى: ﴿إذا الشمس كورت.... ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وإذا الجحيم سعرت﴾[(1)] وإذا كان الدكتور وقف عند قوله ﴿وإذا الجحيم سعرت﴾ لأنه لا يريد أن يكون للجنة ذكر فى هذا اليوم فلم يكتب آية ﴿وإذا الجنة أزلفت﴾ ولم يذكر جواب إذا ﴿علمت نفس ما أحضرت﴾.

وصورة القيامة حقًا مروعة ومفزعة ولكن لا أدرى كيف ينسي الدكتور أن يوم القيامة ليس يوم عذاب وهول وفزع فقط، ولو كان الأمر كذلك فلماذا الحساب يومئذ؟ وللرحمة يوم القيامة موضع مرموق، وشأن عظيم، وإلى جانب العدل الذى سيسود يومئذ لتوفى كل نفس ما عملت يكون فضل الله وعفوه، فهناك إلى جانب الصورة المعتمة يوم القيامة صورة أخرى مضيئة ومشرقة وتأمل فى القرآن هذا المشهد حين تتطاير الكتب، وتأمل موقف من يأخذ كتابه بيمينه إلي جانب من يأخذ كتابه بشماله، واقرأ فى سورة الحاقة قوله تعالى عن هذا المشهد ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ (١٩) إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ (٢٠) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ (٢١) فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ (٢٢) قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ (٢٣) كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ (٢٤) وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ (٢٥) وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ (٢٦) يَا

---

(١) سورة التكوير من آية ١ إلى آية ١٢.

لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ (٢٧) مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ (٢٩) خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ (٣٢) إِنَّهُ كَانَ لا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ﴾[1] .

وربما يستدل على بشاعة هذا اليوم بسور جاءت مسماة باسمه، كالواقعة، والحاقة، والقارعة، والغاشية، وما إلى ذلك.

والجواب أن كل سورة من هذه السور تشتمل على المشهدين المتقابلين، مشهد النار وأهلها ومشهد الجنة وأهلها، وهذه السور المذكورة وغيرها محفوظة بحفظ الله فى المصحف الشريف وما على المرء إلا أن يقرأ ويتأمل.

ونحن قد سقنا قبل قليل نموذجًا مما انطوت عليه سورة الحاقة، والقرآن ملئ بهذه النماذج، فالبهجة والسعادة والبشرى لها موضع وموقف فى الحشر إلى جانب الهول والفزع والشقاء، وتأمل أيها الدكتور ما ورد من ذلك فى آخر سورة الزمر حين يساق الكفار إلي جهنم زمرًا تستقبلهم الملائكة بالتعنيف والتبكيت ويؤول أمرهم إلى أن يقول لهم الملائكة ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[2] .

والمشهد المجاور لهذا المشهد فى القيامة مشهد الذين اتقوا حين يساقون إلى الجنة زمرًا ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ (٧٣) وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾[3] .

ولا نريد أن نستقصى الأمثلة الكثيرة فى هذا الباب.

فدونك القرآن فاقرأه قراءة المستبشر أو قراءة المفكر الموضوعى مع مراجعة كبار المفسرين المعتد بهم، وأخشى أن تمل تكرار هذه النصيحة لكن ما العمل؟ وأنت

(١) سورة الحاقة الآيات من (١٩ - ٣٣).

(٢) سورة الزمر من الآية (٧٢).

(٣) سورة الزمر الآيتان (٧٣، ٧٤).

تريد أن تبتكر تفسيراً جديداً للقرآن، ورحم الله بنت الشاطئ، فموقفها لا يزال باقياً من مشروع تفسيرك وصدق رسول الله ﷺ «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة».

وأظنك معى الآن وإن لم تكن معى فمعى القارئ الذى سيكون حكمًا بيننا، أقول أظنك معى الآن: أن هناك موضعًا للشفاعة يوم القيامة كمظهر من مظاهر الرحمة واللطف من الله بعباده الذين هم خلقه وصنعته وهو أرحم بهم من الأم برضيعها.

فليس فى هذا تبسيط للمعنى ولا خفة فى الفهم كما زعمت، وأمامك البرهان.

وليتك تسلم الآن مطمئنًا بأن أحاديث الشفاعة التى وردت فى كتب الصحاح ليست بالأحاديث الموضوعة ولا المدسوسة.

ولا يفوتنى أن أنبه الدكتور إلى أن علماء السنة قد قاموا - فيما قاموا به - بغربلة السنة وتنقيتها وتصفيتها من جميع ما وضع ودس فيها من إسرائيليات وغيرها مما اقترفه أهل الهوى والسوء من أعداء الإسلام الذين لم ينفكوا عن الكيد له ومحاولة ضربه من الداخل، ومن المشهور جداً أن علماء السنة قد دونوا هذه الموضوعات والمدسوسات والأكاذيب فى مصنفات كثيرة مطبوعة ومقروءه فى الأوساط العلمية، أو حتي فى أوساط المثقفين الذين لهم أدنى اهتمام بعلوم دينهم.

هل يسوى الله يوم القيامة في العذاب بين الكافر والمؤمن العاصي

إن الدكتور في المبحث الذى نحن بصدد مناقشته الآن ـ اختار له عنوانًا مقتبسًا من آية قرآنية هو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾(١) .

وأحسب أن اختياره لهذا العنوان إنما هو ترجمة لما يعتلج فى نفسه من النوازع السوداوية التشاؤمية التى انعكست على رؤيته للحقائق الدينية فتصورها على غير وجهها الصحيح.

فها هوذا يتصور أن عصاة المؤمنين سيكونون فى جهنم يوم القيامة على قدم المساواة مع الكفار والمشركين الذين أنكروا وجود الله أصلاً، أو أنكروا ركنًا من أركان الإيمان، أو ركنًا من أركان الإسلام أو عبدوا مع الله إلهًا غيره واتخذوا لهم ربًا سواه وساق الدكتور كل آيات الوعيد فسوى فى مضمونها بين هؤلاء وأولئك.

هل يليق بالمستوى العقلى للدكتور أن يتصور أن تسوى عدالة أحكم الحاكمين بين عصاة المؤمنين والكفار؟! وهل يقبل عقله الكبير ذلك؟! أو سوغته له خليفته الدينية أن يعتقد ذلك وهو الذى نصب نفسه داعية ومفكرًا دينيًا يتصدى للفتوى ويفسر القرآن.

نعم قد تقرر بعض آيات القرآن بظاهرها خلود العصاة من المؤمنين فى النار فجمع الدكتور هذه الآيات إلى الآيات التى تتضمن خلود الكفار فى النار دون أن يفرق بين الصنفين، ولا أدرى كيف سوى بين الذنبين المعصية ـ مهما عظم شأنها والكفر أو الشرك ـ وليس هناك أعظم من هذين الذنبين، وهذا هو ما تدل عليه آية واحدة توضح المقارنة بين الشرك وغيره من الذنوب أمام حكم الله حيث يقول الله تعالى فى قرآنه العظيم ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾(٢) وفى آية أخرى من سورة النساء أيضًا ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيدًا ﴾(٣) .

---

(١) سورة البقرة جزء من الآية ١٦٧.

(٢) سورة النساء الآية ٤٨.

(٣) سورة النساء ١١٦.

ومنطقى أنه إذا لم يكن الذنبان سواء فى الخطر والأثر فلن يكون عقابها على درجة واحدة بكل مقياس من المقاييس حتى فى حياتنا الدنيا، وفيما يمارس من أحكام فى مجال القضاء، فكيف بما فى يوم الفصل الأعظم وفى ساحة العدالة الكبرى حيث لا خفاء ولا لبس ولا كذب ولا خداع والأمر يومئذ لله وحده؟

إن فهم القرآن يمكن أن يكون ميسراً إذا حاول الإنسان أن يستخلص منه بعض المعانى والقيم لتكون له بمثابة علامات ضوئية، أو إشارات خضراء للمرور على طريق النجاة فى حياته و بخاصة إذا سلم القلب من المكدرات والنفس من العلائق والشواغل، وأسند هذا الشخص بتوجهيات ذوى العلم فى علوم الدين.

أما أنْ يتصدى المرء مهما تكن درجة ثقافته لتفسير القرآن الكريم ليستخرج من بين نصوصه أحكاماً اعتقادية أو عملية وينصب نفسه إماماً فى الدين قادراً على الاجتهاد. أقول أما أن يفعل المرء ذلك فلا سبيل له إليهٔ وهو لن يدرك هذه الغاية إلا بعد أن يستوعب علوماً كثيرة وثيقة الصلة ببضاعة التفسير وبعضها يتصل بالسنة المطهرة، والبعض الثالث يرتبط بالأصول والفروع من الأحكام العملية، فهل الدكتور استوعب قبل أن يتصدى لتفسير آيات القرآن على النحو الذى سطره فى هذا الكتاب علوماً كأسباب النزول مثلاً الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابهه، والمكى والمدنى، والعام والخاص، والمجمل والمفصل، والمطلق والمقيد وهل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب أم العكس؟؟؟!!

وهذا على سبيل المثال لا الحصر وعلوم القرآن كثيرة لابد منها لمن يتصدى للتفسير.

وهل وقف الدكتور على مناهج التفسير وأنواعه؟ أم يحسب الدكتور أن تفسير القرآن يمكن أن ينال بالفهلوة أو الجدعنة وما إلىٰ ذلك من هذه الكلمات التى يجيدها ويستعملها.

نعود إلى خلود عصاة المؤمنين فى النار فإذا كنا اتفقنا ووصل الدكتور إلى درجة من القناعة بأن عدالة الله تتنافى مع استواء عصاة المؤمنين مع الكفار والمشركين فى العقوبة الأبدية بجهنم بحيث لا يكون ثمة أمل لصنف منهم فى الخروج منها مطلقاً.

إذا كان الأمر على هذا النحو فلابد أن يكون المقصود بعبارة خالدين فيها أو خالدًا فيها - بالنسبة إلى مذنبى المؤمنين ومن يسمون بأهل الكبائر منهم مجرد المكث الطويل أو طول مدة العذاب لكنها على كل حال مدة منتهية ومكث محدود؟ ولطول المكث والمدة نسبيًا عبر الله عنهما بالخلود كما نعبر فى حياتنا الدنيا - وهذا مثال لتقريب المعنى - عن طول المدة فى السجن «بالتأبيدة» لأنها أطول من مدد أحكام أخرى غيرها أو لأنها أطول مدة يعيشها مجرم فى السجن وقد تنطع المعتزلة فأخذوا بظاهر لفظ الخلود وحكموا به فى جهنم على عصاة المؤمنين وهم الفرقة العقلانية مع أنهم لم يجرؤا على الحكم بتكفير هؤلاء العصاة واخترعوا المنزلة بين منزلتى الإيمان والكفر.

ولكن جمهور أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا. ذهبوا إلي ما قررناه الآن وهم العارفون بأسرار القرآن وأهدافه، ووسائل التفسير وعلومه ومبادئه وغاياته وأعود فأذكر الدكتور بضآلة موقفه من السنة، والواقع أن هذا الموقف الشائك من السنة يبدو وكأنه تشكيك فيما نقل عن النبى ﷺ كله لا فيما يتعلق بأحاديث الشفاعة. وأرجو ألا يكون ذلك صحيحًا، كما أرجو أن لا يكون الأمر أكثر من قصور فى العبارة التى استخدمها فى التعبير عما يرمى إليه، لأن التشكيك فى السنة أمر جلل، وخطر يفوق كل خطر، فقد أضحى في أيامنا هذه ظاهرة مؤسفة - بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى.

ولا نحب أن ينجرف الدكتور إلى هذا المنزلق الخطر فالتشكيك فى السنة هدم للدين، فإن فى ضياعها ضياعًا للقرآن ولست فى حاجة لأن أذكر الدكتور، وكل من يقرأ هذا الكتاب بأن النبى ﷺ - هو القائل ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه، وأن المراد بمثل القرآن فى قول النبى ﷺ . هو السنة. فالسنة للقرآن بيان لمبهمه وتفصيل لمجمله وتخصيص لعامه وتقييد لمطلقه ولا شك أن هذه هى مهمة النبى ﷺ - وهى مهمة لم يبتدعها النبى وإنما هى أتته عن ربه وحيًا كالقرآن مصداقًا لقول الله تعالى عن نبيه فى القرآن الكريم ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[1] وهذا

---

(١) سورة النجم الآيتان ٣، ٤.

الدور الذى اضطلع النبى ﷺ به بوحى من ربه لبيان ما جاء مجملاً ومبهماً فى القرآن وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[١] .

قال القرطبى فى تفسيره «وأنزلنا إليك الذكر» يعنى القرآن «لتبين للناس ما نُزل إليهم» فى هذا الكتاب من الأحكام والوعد والوعيد بقوله وفعله، فالرسول ﷺ بين عن الله عز وجل مراده مما أجمله فى كتابه من أحكام الصلاة والزكاة وغير ذلك مما لم يفصله[٢] .

فإذا شكك الدكتور فى نقلة السنة ورواتها، وهم بعينهم نقلة القرآن وجامعوه فهم الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون وتابعوهم بإحسان، هؤلاء هم خير القرون، وهم حملة الدين، فهل نشكك فى هؤلاء فنشكك فى ديننا كله.

نعم إن القرآن نقل إلينا بالتواتر وهو أقوى طرق النقل ومعظم السنة نقلت بطريق الآحاد لكن أصحاب الكتب الصحاح اشترطوا فيما اشترطوا فى كل راوٍ من سند هذا الحديث أو ذاك أن يكون عدلاً ضابطًا، هذا الشرط يجب توافره فى كل راوٍ من أول السند إلى منتهاه، ومنتهى السند هو الصحابى الذى تلقاه عن النبى ﷺ مباشرة، وإذا تعرض رجل من رجال السند فى أية رواية لحديث من الأحاديث لما يمس العدالة والضبط من العلل التى حصروها والمآخذ التى حددوها، حكم علماء السنة على هذا الحديث. بحكم دون الصحة وقد يردونه مطلقًا، المهم أنهم لم يتركوا حديثًا من الأحاديث دون حكم عليه من جهة رجال السند أو من جهة المتن ونص الحديث.

وبناء على ذلك يتقرر قبول الحديث أو رده.

ومن أعجب ما يمكن بالنسبة للدكتور أن يكون موقفه موقف رفض بالنسبة للسنة وهو الذى لا يغيب عنه بكل تأكيد أن معظم تفاصيل العبادات لم ترد إلا فى السنة.

ومن التنبيه على أمر معلوم أن نسوق هنا مثلاً معروفًا وهو أن عدد فرائض الصلاة وكيفياتها وعدد ركعاتها، وتفصيل أوقاتها، وكذلك الأمر فى فريضة الزكاة

---

(١) النحل جزء من الآية ٤٤.

(٢) تفسير القرطبى (٥١/٥).

ومثل ذلك فريضة الحج وهذه هى أركان الإسلام.

فإذا تنكرنا للسنة، وانجرفنا مع المتشككين الذين أطلوا برؤوسهم فى هذه الأيام من أمثال الدكتور إسماعيل منصور والدكتور أحمد صبحى منصور وغيرهما وأرجو أن لا يكون الدكتور مصطفى منهم، إذا حدث مثل ذلك فكيف وصلتنا هذه التفاصيل؟ وما هو مصدرها؟ أم تُرى يجب علينا ردها وعدم قبولها لأنها لم ينص عليها فى القرآن، وقل مثل ذلك أيضًا فى تفاصيل الوعد والوعيد والحساب والثواب والعقاب فى الآخرة. ولو تجاهلنا السنة كما قلت قبل الآن - وأكرر الآن - أدخلنا تسعة أعشار الأمة الإسلامية جهنم وحكمنا بخلودهم فيها إلى ما لا نهاية.

فمن السنة الصحيحة فقط عرفنا أن عصاة المؤمنين الذين فارقوا الحياة دون توبة هم تحت مشيئة الله إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم، كما وقفنا أيضًا من السنة الصحيحة على أن المذنبين والعصاة سيمكثون في جهنم على قدر ذنوبهم، وأن ما جاء بشأن خلودهم فى النار ما هو إلا من قبيل العام الذى خصصته السنة وإلا لأغرى ذلك العصاة والمذنبين بالتحلل من التكاليف الشرعية، والإباحية المطلقة والكفر بالخالق ما دام المصير سيكون واحدًا، وبخاصة أن ليس هناك من ينجو من الوقوع فى الخطيئة والمعصية إلا المعصوم من الأنبياء والرسل، وأعنى بهذا المصير الواحد الخلود فى جهنم دون تفرقة بين مؤمن وقع فى المعاصى والذنوب وبين زنديق ضرب بالإيمان بالله عُرض الحائط.

وإننى أسأل الدكتور هنا ليجيبنا بأمانة وصدق أليست المسألة من هذه الزاوية تعد دعوة خفية إلى التحلل من ربقة الدين، والبغض لتعاليم الإسلام، والنظر إلى هذا الدين على أنه دين التشدد والتعجيز والإرهاب والتعذيب مع أن الله يقول في قرآنه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[1] ويقول أيضًا ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2].

ويقول لنبيه الذى لا ينطق عن الهوى: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق فإن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى».

---

(١) سورة الحج جزء من الآية (٧٨).

(٢) سورة البقرة جزء من الآية ١٨٥.

فأى النظرتين أقرب إلى الصواب أن ننظر إلى الدين هذه النظرة التشاؤمية المتشددة، أم ننظر إليه على أنه الدين اليسر ودين الرحمة دون إفراط ولا تفريط، الرحمة لا تفضى إلى التسيب والفوضى والاستخفاف، وإلا ما قال ربك لمحمد ﷺ فى قرآن يتلى إلى يوم القيامة.

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾(١) وبعد هذه المناقشة العاجلة أدعو الدكتور لنطوف معه حول الآيات التى استشهد بها هنا على استحالة الشفاعة في الآخرة ما دام القرآن يسوق أتباعه حتماً إلى الخلود فى جهنم كما تصور الدكتور.

«التفسير بيننا وبينه»

ونذكر القارئ بأن ما نعرض له من الآيات الآن هو مما دخل تحت الموضوع الذى عنون له الدكتور بقوله تعالى «وما هم بخارجين من النار».

يقول الدكتور تحت هذا العنوان:

[القرآن ينفى إمكانية خروج من يدخل النار فى الكثير والعديد من آياته من الكفار ومن المسلمين أيضاً](٢) .

وقد عرفنا الفرق بين نفى القرآن لخروج الكافر من النار وهو على سبيل التأبيد ونفيه لخروج المسلم المذنب، وهو فى أقصى تقدير محمول علي المكث الطويل وإلا فكل واحد من العصاة يمكث فيها على قدر معاصيه.

والآية الأولى التي يسشهد بها الدكتور ويعترف أنها نزلت فى الكفار وهى قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾(٣) .

وساق الآية الثانية من سورة المؤمنون واعترف أيضاً بأنها قيلت فى الكفار وهذه الآية هى قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ (١٠٧) قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلا تُكَلِّمُونِ ﴾(٤) .

---

(١) سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

(٢) كتاب الشفاعة ص ٣١.

(٣) سورة المائدة الآية ٣٧.

(٤) سورة المؤمنون الآيتان ١٠٧، ١٠٨.

ويعترف كذلك بأن الآية الثالثة نزلت فى الكفار وهى قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾[١] .

ثم يغالط - وما أكثر مغالطاته - فيستشهد بآية النساء ويقول إنها وردت فى المسلمين المنافقين، ويقصد قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً ﴾[٢] .

ولا أجد بدًا من أن أصحح للقارئ هذه المغالطة فإن المقصود بالمنافقين هنا أولئك الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام وهؤلاء كما يعرف الدكتور استحقوا هذه المنزلة فى جهنم؛ لأنهم كانوا - ولا يزالون - أخطر على الإسلام ودعوته من المجاهرين بالكفر والشرك.

فالآية لم تنزل فى المسلمين لأن العبرة بالإسلام المنجى الذي يستلزم وجود الإيمان الباطنى، ولا عبرة بالإسلام الظاهر وحده أى المجرد من الإيمان القلبى فلا يكون حينئذ إسلامًا منجيًا من الخلود فى النار يوم القيامة.

ومن هنا نعى الإسلام على الأعراب الذين قالوا آمنا وقال الله لنبيه قل لهم فاضحًا لهم وكاشفًا لحقيقة أمرهم: ﴿ قل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم ﴾[٣] .

قال القرطبى فى تفسير الآية السابقة [إن المنافقين فى الدرك] المنافق فى الدرك الأسفل وهى الهاوية[٤] لغلظ كفره و كثرة غوائله وتمكنه من أذى المؤمنين.... إلخ]. والقارئ يلمس الآن أن الأولى هو وضع المنافقين هنا فى مصاف الكفار، فسقط استشهاد الدكتور بهذه الآية.

أما آية النساء الأخرى التى استشهد بها الدكتور على أن عصاة المؤمنين فى

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦٧.

(٢) سورة النساء الآية ١٤٥.

(٣) سورة الحجرات الآية ١٤.

(٤) تفسير القرطبى (٣٩٠/٣).

جهنم خالدين فيها، فبالرغم مما ذكرناه من قبل من حمل الخلود فى النار هنا على معنى المكث الطويل دون التسوية فى ذلك بالكفار، فإننا نضيف بهذه المناسبة أن المقترف للمعصية إن كان مقدماً عليها فى كامل وعيه بحرمتها، والنهى الإلهى الصريح عنها مستخفاً بهذا الحكم أو مستهيناً به، لأنه مصرٌ على مزاولة هذه المعصية، فهذا يوضع فى مصاف الجاحدين والكفار، وقد يكون مثل هذا العاصى هو الذى تنطبق عليه هذه الآية وهى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[1] .

وقد يؤيد المعنى الثانى الذى ذكرناه لهذه الآية ما جاء فيها من قوله ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ والتعدى لحدود الله منزلق خطر قد يفضى بصاحبه إلى الكفر على نحو ما ذكرنا.

ويتحفنا الدكتور بآية غافر وهذا نص كلامه: [ويقول - يقصد القرآن - عن الظالمين والظالمون فيهم المسلم الظالم والكافر الظالم ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[3]][2] .

وقد غاب عن الدكتور أن هذا الحديث القرآنى خاص بالكفار أيضاً وليقرأ معى - إن شاء - الآيات السابقة على هذه الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ (١٠) قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ (١١) ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾[4] حتى يصل إلى آية الشاهد وسيعرف - إن كان يريد أن يعرف - أن المراد بالظالمين هنا الكفار الذين ظلموا أنفسهم بالكفر والشرك، والكفار لا شفاعة لهم ولا شفيع. يقول ابن كثير فى تفسير هذه الآية

---

(١) سورة النساء الآية (١٤).

٢) الشفاعة ص ٣٢.

(٣) سورة غافر الآية (١٨).

(٤) سورة غافر الآيات (١٠، ١١، ١٢).

﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ أى ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريب منهم ينفعهم ولا شفيع يشفع فيهم، بل قد تقطعت بهم الأسباب من كل خير»(١) .

ثم نأتى إلى آية القتل العمد والتى فرح بها الدكتور أيما فرح؛ لأنها تثبت مدعاه وفقًا لتصوره.

وعن هذه الآية كتب الدكتور: «يقول القرآن عن قاتل النفس ويدخل فيه المسلم وغير المسلم: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾(٢) .

ويجاب عن مثل هذه الآية بأن العقاب خاص بقاتل النفس عمداً، وهو رأى كثير من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمر، فى رواية عن عمر، بأن قتل النفس ـ كما يقول النبى عليه الصلاة والسلام ـ أعظم عند الله من زوال الدنيا كلها. والله عز وجل يقول: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾(٣) .

ولعظم هذا الذنب؛ على هذا النحو كانت عقوبته خاصة حتى قيل إنه لا توبة له، والصحيح أن له توبة وأنه يدخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾(٤) . وأن هذه الآية نزلت فى الكافر مقيس ابن صبابة وذلك أنه كان قد أسلم هو وأخوه هشام، فوجد هشامًا قتيلاً فى بنى النجار، أخبر بذلك النبى ﷺ ، فكتب له إليهم أن يدفعوا إليه قاتل أخيه وأرسل معه رجلاً من بنى فهر، فقال بنو النجار: والله لا نعلم له قاتلاً، ولكنا نؤدى الدية. فأعطوه مائة من الإبل، ثم انصرفا راجعين إلى المدينة فعدا مقيس على الفهرى فقتله بأخيه وأخذ الإبل وانصرف إلى مكة كافرًا مرتدًا.....

---

(١) تفسير ابن كثير ٧/١٢٦.
(٢) سورة النساء الآية (٩٣).
(٣) سورة المائدة الآية (٣٢).
(٤) سورة النساء الآية (٤٨).

فقال رسول الله ﷺ : «لا أؤمنه فى حل ولا حرم وأمر بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بأستار الكعبة[١] وعلى كلا الوجهين لا تصلح الآية حينئذ دليلاً للدكتور أيضاً.
وحتى اية الزمر التى لم يدعها الدكتور وهى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾[٢] .

ويعقب الدكتور على هذه الآية فيقول: [والكلام لرسول الله مباشرة فى استفهام استنكارى... والله ينكر على رسوله أن يقول مثل هذا الكلام عن أهل النار ممن حقت عليهم كلمة العذاب من كفار أو مسلمين][٣] .

ولا أدرى ما الكلام الذى قاله الرسول وأنكره الله عليه!!! كل ما في الآية أن الله ينكر على رسوله أن يخرج من النار من حقت عليه كلمة العذاب من الكفار فقط، فقد نزلت فى أبى لهب وولده وكل من تخلف من عشيرته، ﷺ عن الإيمان ممن سبق في علم الله الأزلى كفرهم واستحقوا بذلك كلمة العذاب، فالآية قد نزلت فى الكفار أيضاً والرسول لا يملك إنقاذ كافر من النار، ولا يملك له شفاعة ولا رجاء، لأن الله لن يستجيب ولن يأذن بهذه الشفاعة.

وبعد، فها هى ذى معظم الآيات التى تشبث بها الدكتور، وظن أنه وجد فيها ضالته، واعتقد أنه بذلك قد وضح حكم الله بإدخال معظم أمة محمد جهنم دون أن يخرجوا منها أبداً لأن من يدخلها. كما يقرر الدكتور لا يخرج منها على الإطلاق مسلماً كان أو كافراً لأنه ليس في القرآن حكاية التعذيب لأجل محدود فى جهنم.

وقد فصلنا القول فى ذلك أول الموضوع بحيث يصبح تكراره شيئاً مملاً، كما بينا أن مسألة الخلود فى النار إذا جاءت وعيداً للمسلم العاصى فإنها لا تقتضى الأبد أو الزمن اللانهائي. ومن أين للدكتور أن معنى كلمة الخلود هى الدوام على سبيل القطع... وسيجيبنى حتماً: اللغة قاضية بهذا.

وليس أمامى إلا أن أدعوه إلى معاجم اللغة وقواميسها، وزيادة من عندى هنا للقارئ أسوق ما يأتى دليلاً على أن الخلود لا يقتضى الدوام، الله تعالى يقول:

---

(١) تفسير القرطبى جـ٣ ص ٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) سورة الزمر الآية (١٩).

(٣) الشفاعة ص ٣٢، ٣٣.

﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ الآية[١] .

ويقول تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾[٢] وقال زهير: ولا خالداً إلا الجبال الرواسيا.

وهذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأبيد؛ فإن هذا يزول بزوال الدنيا وكذلك العرب تقول: لأخلدن فلاناً فى السجن، والسجن ينقطع ويفنى، وكذلك المسجون. ومثله قولهم فى الدعاء خلد الله ملكه وأبَّد أيامه... إلخ.

ولا أظن الدكتور وكذلك لا أظن الجمهور يبقى على عقيدة إنكار الشفاعة من النبى ﷺ ومن الملائكة ومن المؤمنين الصالحين ومن الله قبل ذلك وبعده كمظهر من مظاهر الرحمة الإلهية، فعفو الله وجوده وفضله صفات ليس في مقدور العقل البشرى أن يصل إلى كنهها أو يتصور حدودها؛ والذى لا يزال يزعجنى حقًا فى هذا المقال أن الدكتور - عند تعرضه للآيات السابقة التى فندنا وجوه استدلاله بها كما يلاحظ معنا القارئ الكريم - يذكر عما فهمه من هذه الآيات - على نحو ما أنكرناه منه - أنها هى الثوابت القرآنية فى هذا المجال، وأنها تتناقض تماماً مع مرويات الأحاديث النبوية فى كتب السيرة عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام لمن يشاء من أمته من النار يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون قد صدرت عن النبى.

وأنت أيها القارئ اللبيب حكم بينى وبين الدكتور بعد قراءتك لما كتبته من رد ومناقشة له فى كل ما ذهب إليه من خلال كتابى هذا.

ولا أريد أن أتجاوز هذا المقام دون أن أدعو الدكتور بصدق إلى أن يتريث في الحكم على ما صح من أحاديث النبى ﷺ بأنها أحاديث موضوعة، وسيأتى فى موضع لاحق أن الدكتور ارتضى قول ابن تيمية فى الشفاعة، وبأنها دعاء يتوجه به النبى ﷺ إلى ربه فيستجيب الله هذا الدعاء والعفو عن المذنبين والعصاة ويخرجهم من النار.

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٣٤).

(٢) سورة الهمزة الآية (٣).

وأهمس في أذنه لوجه الله فقط: أن ابن تيمية ما رد هذه الأحاديث؛ فلا ضعفها ولا وَضَّعها، وحاشا لابن تيمية أن يفعل ذلك، وإنما قد يكون أول الشفاعة في هذه الأحاديث بمعنى مقبول وهو الدعاء، والدكتور ارتضى تأويله.

والقاعدة المقررة عند أهل العلم أن الأحاديث الغريبة في معناها! ـ على تقدير أن أحاديث الشفاعة غريبة فى معناها ـ إذا أمكن تأويلها وحملها على المعنى الصحيح الذى يستسيغه العقل والشرع، فإنها تكون مقبولة ولا مجال للطعن فيها، فضلاً عن أن أحاديث الشفاعة كما اتضح للقارئ الكريم من توضيحاتنا السابقة لا غرابة ولا شذوذ فى معناها وهى مما اتفق عليه الشيخان (البخارى ومسلم)، ومثل هذه محل قبول عند علماء المسلمين.

والعجب ممن لا علم له بالقرآن وعلومه، والتفسير وأصوله وقواعده، ولا السنة وعلومها، ولا باللغة العربية وعلومها، كيف يتصدى لتفسير كتاب الله؟!

إن وضعه على الأكثر إذا أراد أن يكتب بحثًا فى جانب من جوانب التفسير أن يقرأ عددًا من التفاسير فى الموضوع ويستوعب ما فيها، وأن يكتب ما فهمه فى الموضوع الذى يريد الكتابة فيه، وهذا أحوط لدين المسلم وأبرأ لذمته، لأن الدين ليس كلأً مباحًا كما قلت غير مرة، يخوض فيه من يشاء ويعبث كل من يريد.

ولن نسترسل مع الدكتور فى مناقشة بعض الآيات التى لم نناقشه فيها اعتمادًا على فطنة القارئ الذى يستطيع أن يقيسها من حيث ما تضمنته من الحكم بالخلود فى النار لعصاة المؤمنين على ما مضى من الآيات التى بينا وجه الحق فيها، ويستطيع أن يطبق الضوابط والمقاييس التى ذكرناها على غير ذلك من الآيات الواردة فى الموضوع.

الشفاعة غير البشارة

وأمامنا الآن نقطتان يتناول فيهما الدكتور: استحالة الشفاعة في الآخرة بأن الرسول بشفاعته يسبق ربه بالقول في قضايا حسمها الله في القرآن منذ الأزل.

ويوضح هذا بأن «شفاعة الملائكة للبعض في القرآن لا تأتي أبداً سابقة للحكم الإلهي للعفو، بل تأتي بعده ﴿ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى ﴾[1] فالحكم الإلهي بالعفو يأتي أولاً وتكون شفاعة الملائكة أشبه بالبشارة[2] .

ولعل القارئ يحس معي ما أحسه من أن الدكتور كأنه يجوز شفاعة الملائكة؛ لأنها تكون بعد حكم الله بالعفو، وكأنه لا يرفض إلا شفاعة النبي ﷺ لأي سبب وبأي ثمن.

وسبب رفضه هنا لهذه الشفاعة أن النبي ﷺ يسبق حكم ربه في قضايا حسمت منذ الأزل.

وأنا أعاتبه على ذلك، وأنبهه إلى أن الشفاعة المحمدية ليست حكماً، وليست مشيئة بالعفو؛ حتى يقال إنها سبقت حكم الله، أو شاركت كلمة الله الفاصلة، وإنما هي استشفاع وطلب ودعاء من النبي واستجابة من الله بالحكم الفصل بعد أن يأذن ويرضى.

وهذا المشهد ولا شك مماحسم في العلم الإلهي أزلاً، هذه هي النقطة الأولى.

والنقطة الثانية أن شفاعة الملائكة تقع بعد حكم الله بالعفو، وهذا أعجب العجب؛ فما جدوى الشفاعة بعد صدور الحكم بالعفو، هل هذا المشهد مقبول في دنيا الناس؟

والدكتور فهم ذلك قطعاً عن الملائكة من قوله ﴿ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾[3] فقد فهمه والله معكوساً.

والفهم الصحيح الذي عليه جمهور العلماء من المفسرين وغيرهم: هو توقف الشفاعة سواء من الملائكة أو النبي أو غيرهما ـ على رضى الله، وإذنه بالشفاعة أولاً،

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٨.

(٢) الشفاعة ص ٣٥.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٢٧.

وهنا يشفع الشفعاء ويجيبهم الله إلى شفاعتهم.

وليس في هذا تناقض أو اضطراب فى تصور المسألة، وكل هذا السيناريو سابق فى علم الله الأزلى بلا أدنى شك.

والالتباس فى الفهم عند الدكتور لهذه الآية دفعه إلى أن يفسر الشفاعة تفسيراً جديداً لم يسبق إليه ويقول: «فالحكم الإلهى بالعفو يأتى أولاً وتكون شفاعة الملائكة أشبه بالبشارة حينما تعلم الملائكة أن الله قد ارتضى تبرئة فلان فإنها تبشره»[١] .

وقد اضطر الدكتور لتغيير معنى الشفاعة؛ نتيجة لفهمه المعكوس كما قلنا للآيات القرآنية، ولأنه توهم أن الشفاعة تكون بعد صدرو الحكم الإلهى بالعفو، ومن ثمَّ لا مجال للشفاعة بمعناها الحقيقي، فلزم أن يبحث لها الدكتور عن معنى جديد هو البشارة.

ولا يخفى على أحد فضلاً عن الدكتور أن المعنى الحقيقى للشفاعة هو طلب التجاوز عن الضرر أو طلب زيادة النفع للمشفوع له، فالشافع متوسل إلى المشفع من أجل المشفوع له فيقال: «شفع له عند آخر يشفع شفاعة: طلب التجاوز عن سيئته كأنه ضمَّ نفسه إليه - الغير - معيناً له؛ فهو شافع وهم شافعون وهو شفيع وهم شفعاء ومنه الشفاعة عند الله»[٢] .

والواقـع أنه لم يكن هنـاك داع إلى العدول عن المعنى الحقيقى لكلمة الشفاعة إلى معنى جديد؛ ما دام المعنى الحقيقى مستساغًا ومقبولاً فى مقياس الشرع كما رأينا.

---

(١) الشفاعة ص ٣٥.

(٢) المعجم الوسيط (٥٠٦/١)، معجم ألفاظ القرآن (٦٣٨/١)، انظر الوجيز ص ٣٤٦، والثلاثة لمجمع اللغة العربية، مختار الصحاح ص ٣٤١.

«المقام المحمود ما هو؟»

ومن الوقفات التي يجب أن تطول مع الدكتور وقفة حول المقام المحمود.. ما هو؟ ومن المخاطب في القرآن به؟ وهل هو حقًا من خصائص النبي ﷺ ؟

والدكتور يرى أن ذلك المقام المحمود سرٌ من أسرار الله لا نقف على كنهه، ولا يجب أن نخوض فى حقيقته، فالأمر إلى علم الله، وها هو ذا يكتب هذه السطور حول المقام المحمود فيقول: «ويبقى السؤال عن المقام المحمود ما هو؟ ومن يكون الموعود به فى القرآن؟ ومن كان المخاطب بهذه الآيات من سورة الإسراء؟

﴿ وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها... ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ والمخاطب هو محمد عليه الصلاة والسلام وحده لا سواه بلا شك، ولا أحد منا يعلم موجبات هذا المقام المحمود ولا حدوده فهو سر من أسرار الله، والجدل فيه هو جدل بغير علم ولا نخوض فيه ونرى أن التفويض فيه أسلم»[(١)] .

ويذكر الدكتور أن المفسرين رأوا أنّ المقام المحمود هو الشفاعة العظمى، ولا يروقه كلام المفسرين هذا ويرفض أن يخوض معهم فى تحديد هذا المعنى... إلخ.

ونحن نضع أمام القارئ الكريم الدكتور مصطفى محمود في كفة ومن فسروا المقام المحمود بالشفاعة العظمى وهم جمع من الصحابة والتابعين من أمثال ابن عباس، وأبى هريرة، وحذيفة بن اليمان، وغيرهم فى كفة أخرى، وعلى القارئ أن يرجح كلام الدكتور أو كلام المفسرين من الصحابة والتابعين.

ومن القواعد العلمية المستقرة عند أهل العلم أنّ الصحابى إذا روي عنه قولٌ لا مجال للرأى فيه كالكلام فى أمور الغيب الذى لا يجوز اجتهاد الصحابى فيها، فحكمه حكم المرفوع إلى النبى ﷺ فى القبول، لأن الصحابى لا يمكن أن يقول فى مثل هذا الأمر بغير علم من النبى عليه الصلاة والسلام.

وهكذا يجب أن تكون ثقتنا دائماً بالصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فهم الذين قال فيهم النبى ﷺ «الله الله فى أصحابى».

---

(١) كتاب الشفاعة ص ٣٩، ٤٠.

وها هو ذا ابن كثير يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا﴾.

«قال ابن جرير: قال أكثر أهل التأويل: ذلك هو المقام الذى يقومه ﷺ يوم القيامة للشفاعة للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم.

وقال ابن عباس: هذا المقام المحمود مقام الشفاعة، وكذا قال ابن أبى نجيح عن مجاهد، وقاله الحسن البصرى.

وقال قتادة: هو أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وكان أهل العلم يرون أنه المقام المحمود الذى قال الله: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا﴾(١).

ويقول حذيفة بن اليمان «أن المقام المحمود هو الشفاعة للناس يوم القيامة - يقصد الشفاعة العظمى».

ويروى الترمذى عن أبى هريرة ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ فى قوله ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا﴾ سئل عنها قال: «هى الشفاعة» وقال هذا حديث حسن صحيح».

وذكر أبو الفضل عياض: «شفاعات نبينا ﷺ يوم القيامة خمس شفاعات العامة، والثانية فى إدخال قوم الجنة دون حساب، الثالثة فى قوم من موحدى أمته استوجبوا النار بذنوبهم فيشفع فيهم نبينا ﷺ ومن شاء الله أن يشفع ويدخلون الجنة وهذه الشفاعة هى التى أنكرتها المبتدعة الخوارج والمعتزلة فمنعتها على أصولهم الفاسدة، وهى الاستحقاق العقلى المبنى على التحسين والتقبيح، الرابعة: فيمن دخل النار من المذنبين فيخرجون بشفاعة نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء والملائكة وإخوانهم المؤمنين، الخامسة فى زيادة الدرجات فى الجنة لأهلها وترفيعها، وهذه لا تنكرها المعتزلة ولا تنكر شفاعة الحشر الأول»، ويذكر أيضاً فى معنى المقام المحمود: أنه إعطاء النبى ﷺ لواء الحمد يوم القيامة وهذا لا تعارض بينه وبين القول الأول فيكون ﷺ بيده لواء الحمد وتكون له الشفاعة.

روي الترمذى عن أبى سعيد الخدرى ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدى لواء الحمد ولا فخر، وما من نبى يومئذ،

---

(١) تفسير ابن كثير (١٠١/٥).

آدم فمن سواه إلا تحت لوائى».

وقيل فى معنى المقام المحمود إنه إخراج النبى ﷺ من النار بشفاعته من يخرج منها - أى من عصاة أمته - وهو قول جابر بن عبدالله.

وقيل فى معنى المقام المحمود أقوال أخرى(١) .

وأنا بعد ذلك راضٍ بحكم القارئ بعد إطلاعه على أقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين وكبار الأئمة فى التفسير.

هل يمضى بالرغم من ذلك وراء تأملات الدكتور مصطفى محمود الرافضة على نحو ما بينا؟ أم يظل وفيا لنبيه ﷺ وصحابته من بعده فلا يتجاوز ما صح عنهم فى بيانه أمور دينه؛ فهم مرجعه وهم حملة العلم إليه.

ونحن حاولنا من جهتنا أن نوضح للقارئ أولاً معنى المقام المحمود على أساس هذه المرجعية، وأنه لا يتجاوز معني الشفاعة فى الجملة، وأن شفاعة النبى ﷺ يقرها القرآن وأنه علقها على الإذن الإلهى، وأن السنة الصحيحة وضحت لنا أنَّ الله سيأذن لنبيه ﷺ بهذه الشفاعة على مختلف أنواعها إكراماً لمحمد عليه الصلاة والسلام، ولم ينفها القرآن إلا عمن لا يستحقها من الكفار والمشركين و الجاحدين لحقوق الله عليهم.

فأرجو ألا يغتر القارئ بعد إطلاعه على هذه المناقشة بمقالات الدكتور التى تضمنها كتاب خاص بموضوع إنكار الشفاعة.

أقول يجب ألا يغتر القارئ بهذه المواقف المضادة لما صح وتقرر من حقائق الدين عند أهل العلم، الذين يعتد بهم على مدي القرون والأجيال.

وإتماماً للفائدة رأيت أن أسوق هنا نص حديث الشفاعة التى اختص بها النبى ﷺ والتى هى المقام المحمود الذى ندعو الله له عقب كل آذان أن يبعثه المقام المحمود الذى وعده، وهو سبحانه لا يخلف الميعاد.

---

(١) تفسير القرطبى (١/٩٥: ٩٧).

ما صح من أحاديث الشفاعة

وها هو ذا نص حديث الشفاعة الذى أخرجه الشيخان وأحمد وسنورده هنا بلفظ مسلم {١/٤٥٩ - ٤٦٣} ك الإيمان باب الشفاعة. روى مسلم بسنده عن أنس بن مالك قال:

«قال رسول الله ﷺ يجمع الله الناس يوم القيامة فيهتمون لذلك وقال ابن عبيد فيلهمون لذلك فيقولون لو استشفعنا على ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا! قال فيأتون آدم ﷺ : فيقولون أنت آدم أبو الخلق خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا، فيقول لستُ هناكم، فيذكر خطيئته التى أصاب، فيستحيى ربه منها، ولكن ائتوا نوحاً أول رسول بعثه الله، قال: فيأتون نوحاً ﷺ فيقول لست هناكم فيذكر خطيئته التى أصاب فيستحيى ربه منها، ولكن ائتوا إبراهيم ﷺ الذى اتخذ الله خليلاً، فيأتون إبراهيم ﷺ فيقول: لست هناكم ويذكر خطيئته التى أصاب فيستحيى ربه منها ولكن ائتوا موسى ﷺ، الذى كلمه الله وأعطاه التوراة، قال: فيأتون موسى عليه السلام فيقول: لست هناكم ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحيى ربه منها لكن ائتوا عيسى روح الله وكلمته فيأتون عيسى روح الله وكلمته فيقول لست هناكم ولكن ائتوا محمداً ﷺ ، عبداً قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال: قال رسول الله ﷺ : فيأتونى فأستأذن على ربى فيؤذن لى فإذا أنا رأيته وقعت ساجداً فيدعنى ما شاء الله فيقال: يا محمد ارفع رأسك قل تسمع سل تعطه، اشفع تشفع، فأرفع رأسى فأحمد ربى بتحميد يعلمنيه ربى ثم أشفع فيحد لى حداً فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ثم اعود فاقع ساجداً فيدعنى ما شاء الله أن يدعنى ثم يقال: ارفع رأسك يا محمد قل تسمع سل تعطه اشفع تشفع فأرفع رأسى فأحمد ربى بتحميد يعلمنيه ثم أشفع فيحد لى حداً فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة قال فلا أدرى فى الثالثة أو الرابعة قال فأقول: يا رب ما بقى فى النار إلا من حبسه القرآن أي وجب عليه الخلود قال ابن عبيد فى روايته قال قتادة: أى وجب عليه الخلود».

وبعد عرضنا لنص حديث الشفاعة كما جاء فى صحيح مسلم، وبعد اطمئناننا على قناعة القارئ بماهية المقام المحمود واختصاص محمد ﷺ به دون غيره من الأنبياء، أجدنى مضطراً إلى الوقوف قليلاً حول قضية مكررة، فالدكتور لا يضيع

فرصة لأدنى مناسبة - قد يفتعلها افتعالاً - للطعن فى السنة النبوية المطهرة من كل سوء، والطعن فى علمائها والحراس عليها بدعوى أن البخارى وغيره من كتاب السيرة - كما يحلو له أن يقول - غير معصومين وأنهم إذا تناقضوا مع القرآن ببعض ما جمعوه من الأحاديث وجب تكذيبهم وعدم الثقة فى كل ما جمعوه.

ويستدل هذه المرة على دعواه هذه بما ثبت فى صحيح البخارى وغيره من رواية عائشة وغيرها أن رسول الله ﷺ قد رهن درعه عند رجل يهودى مقابل طعام أو ثمن طعام استدانه النبى ﷺ من هذا اليهودى أو مات عليه الصلاة والسلام ودرعه هذه مرهونة عند هذا اليهودى، ويعقب الدكتور على هذا فيقول: وهو كذب وافتراء لا يعقل فقد مات سيدنا رسول الله والغنائم وخيرات البلاد المفتوحة تجبى من كل مكان للرسول ولفقراء المسلمين نصيب فيها وله الخمس بحكم القرآن، وعثمان بن عفان الذى مول غزوة تبوك من ماله إلى جواره، فما حاجته إلى رهن درعه عند يهودى إلا أن تكون فرية نكراء من افتراءات اليهود دسوها على كتاب الحديث»[1] عجبًا للدكتور فى ترديده لكلام المستشرقين من أعداء الإسلام.

ونحن لم ندع أن الإمام البخارى ولا الإمام مسلم ولا غيرهما من أصحاب السنن والمسانيد والمصنفات قد حظى واحد منهم بمرتبة العصمة التى خص الله بها الأنبياء وحدهم، ولكنهم - وبخاصة الإمام البخارى - الذى سلط عليه الدكتور قلمه ولسانه ينهشه بالحق أو بالباطل قد بلغ أقصى درجات التحرى والدقة في جمع ما صح من حديث رسول الله ﷺ وفق شروط مثالية معروفة فى كتب العلم جعلت الأمة تتلقى كتابه هذا بالقبول ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن الجامع الصحيح - صحيح البخارى - هو أصح الكتب بعد القرآن الكريم وقد كتبت فى هذا الرد قبل ذلك القاعدة فى الأحاديث التى صحت وتوهم البعض أنها تتعارض فى الظاهر مع القرآن، فالأمانة والغيرة على السنة ورجالها تقتضينا أن نذهب؟ أولاً أى تأويل هذه الأحاديث وذلك بحملها على المعني المقبول فى مقياس الشرع ولا ترد إلا إذا تعذر هذا الحمل بكل وجه من الوجوه لأن البخارى وغيره قد اجتهدوا ويجوز عليهم الخطأ.

---

(١) الشفاعة ٤١، ٤٢.

لكن ليس معنى هذا أن نقف لهم بالمرصاد وكل غايتنا أن نتصيد لهم الأخطاء، فهذا فعل من يريد الانتقاص من الدين وحملته، وكانت هذه هى سبيل من حاولوا الانتقاص من القرآن نفسه.

فنقلة السنة هم نقلة القرآن فى الجملة وعلى وجه العموم، فمنذ نزل القرآن واستقرت كلمة السنة الصحيحة والمسلمون يتناقلون نصوصها حفظاً وكتابة وتعلماً وتعليماً بل تفسيراً وشرحاً وتخريجاً وتمحيصاً منذ الصدر الأول للإسلام إلى يوم الناس هذا، فالأولى يا دكتور حمل أمر المؤمن على الصلاح والتقوى، وخصوصاً حملة العلم والعلماء ونقلة السنة منهم على أخص الخصوص.

هل النبى ﷺ رهن درعه حقاً:

ولو تريث الدكتور قليلاً أو نظر إلى الأمر في كثير من التأمل؛ لم يجد معنى لدعوى الافتراء والكذب فى رهن النبى ﷺ درعه ضماناً لدين اليهودى عنده.

فالرهن مشروع بالقرآن الكريم، نقرأ ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾(١) .

والرسول ﷺ يطبق هذا الحكم عملاً لبيان الجواز، فيرهن شيئاً يملكه، وإن يكن درعه عند من يستدين منه، وإن يكن يهودياً، إذا كان اليهودى هو الذى يملك المال.

وإنكار ذلك على النبى، أو الادعاء بأن ذلك مكذوب عليه ﷺ لأن الرسول غنى بما يرد إليه من خمس الغنائم، ومن خيرات البلاد المفتوحة، ومما أفاء الله عليه ﷺ ... إلخ. كلام غير مدروس.

وهذا يحتاج إلى كثير من التوضيح:

فأما ما يتعلق بالغنائم فإن للرسول خمسها، وللجيش أربعة أخماسها فأما خمس الرسول فيشاركه فيه ذوو قرباه من بنى هاشم وبنى المطلب، ويشاركه فيه كذلك اليتامى، والمساكين، وابن السبيل. كما يشاركه فيه أيضاً كل ما يحتاجه الجند من السلاح وعدة القتال، فماذا يبقى للنبى عليه الصلاة والسلام بعد كل ذلك؟! وهو المسئول عن حاجة المحتاجين وعن سد الخلل و رأب الصدع فى شتى جوانب الدولة!!

---

(١) سورة البقرة جزء من الآية ٢٨٣.

وعلى فرض أن يبقى للنبى ﷺ شيء من هذا الخمس، فالنبى عليه الصلاة والسلام كان يوزعه على من هو أولى منه من المحتاجين، ولم يكن يبقى لنفسه إلا الفضل من بعد كل ذلك، إلى حد أن إحدى زوجاته كانت تقول: تمر علينا الأيام الطوال وما فى بيت محمد إلا الأسودان «التمر والماء» ولو أراد أن يملأ بيته من المال لما تعذر عليه ذلك.

ولكنها نبوة، وليست ملكًا، أو زعامة، فالدنيا بكل مغرياتها كانت فى يده، بل تحت قدميه، ولم تكن فى قلبه، وكذلك كان أصحابه معه ومن بعده، فالدنيا ليست غايتهم وإنما كانت وسيلتهم إلى غاية عظمى هى الحياة الأخرى: لينالوها وقصة تآمر نساء النبى ﷺ عليه لينلن من حظوظ الحياة ونعيمها ما يناله أمثالهن من نساء الملوك والقياصرة، فكان رد النبى ﷺ عليهم حاسمًا وصارمًا ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(١) .

وهنا تقول عائشة: «اخترت الله ورسوله والدار الآخرة، وتبعها بقية زوجات النبى ﷺ ولو أجابهن النبى ﷺ إلى ما طلبوا من ماله الذى يستحقه من الخمس وغيره لما تجاوز الحق والنصفة فى ذلك ولكنها النبوة والمسئولية، فرض الله أولاً وحق الأمة ثانيًا، والدنيا بكل مغرياتها يحجمها النبى عليه الصلاة والسلام بقوله «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء».

وجود النبى ﷺ بما يملك منها من الأمور التى لا تخفى على أحد، فلرسول الله ﷺ أجود من الريح المرسلة.

وقضية أن عثمان بن عفان الذى جهز جيش تبوك: من ماله كان إلي جوار النبى ﷺ يمده بالمال إن احتاج.. إلخ تحتاج أيضًا إلى بيان فإن كان ذلك على سبيل الصدقة، فالنبى لا يقبلها «نحن ـ آل محمد ـ لا نأكل الصدقة» وإن كان على سبيل السلف فلم يكن النبى ﷺ يلجأ إلى اليهودى ليرهن عنده درعه، وعثمان رضي الله عنه أو غيره يمكنه أن يقوم بالمهمة، إلا أن يكون ذلك تشريعًا يبين به النبى ﷺ جواز التعامل على هذا النحو ـ مع أهل الكتاب، ويؤكد هذا المعنى أن ذلك قد حدث

---

(١) سورة الأحزاب فى الآيتين (٢٨، ٢٩).

بأخريات حياة النبى ﷺ وفى بعض الروايات مات النبى ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى.

وهكذا فمثل هذه القضايا لا ينبغى أن تثار إلا بعد كثير من الدراسة والتأمل، ولا ينبغى أن يكون هم الكتاب هو البحث عن ثغرات أو نقاط للضعف فى ثوابت الدين الإسلامى.

الرسول يحث عشيرته على العمل

لا زال الدكتور يثير القضية تلو القضية، ويقدم الدعم تلو الدعم لرأيه فى إنكار شفاعة النبى ﷺ فيعرض هنا لموقف النبى ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ وإن النبى ﷺ قدجمع عشيرته من قريش، وجعل ينصحهم فيما قاله لهم، وكان من نصيحته:

يا معشر قريش اشتروا أنفسكم، لا أغنى عنكم من الله شيئًا، يا بنى عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبدالمطلب لا أغنى عنك من الله شيئًا، ويا صفية عمة رسول الله ﷺ لا أغنى عنك من الله شيئًا.

ويا فاطمة بنت محمد ﷺ سلينى ما شئت من مالى، لا أغنى عنك من الله شيئًا.

هذه إحدى روايتى صحيح البخارى فى كتاب التفسير باب ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾(١).

وقد آثرت ذكر هذه الرواية بالنص لأن الدكتور ذكر روايته بالمعنى حتى إنه ذكر فيها خديجة ولم يرد ذكرها فى روايتى الحديث فى صحيح البخارى.

والمهم هنا هو تعقيب الدكتور على الرواية فقد كتب فى هذا التعقيب قائلاً: وهذا كلام السيرة وكلام كتاب السيرة أنفسهم أن النبى قد أخلى مسئوليته وتبرأ من الوساطة لأحد حتى لأعز الناس إليه حتى لابنته الغالية ومهجة قلبه فاطمة، فكيف جعلوا بعد ذلك من النبى وسيطًا يتشفع عند الله ليخرج من النار بعض من دخلها من أمته.... إلخ.(٢).

---

(١) فتح البارى (٨/٥٠١).

(٢) الشفاعة ص ٤٣، ٤٤.

والإشكال الذى يثيره الدكتور هنا ـ كما رأينا ـ هو أن النبى ﷺ تبرأ من مسئوليته فى الجزاء يوم القيامة عن عشيرته الأبعدين منهم والأقربين، الكفار منهم والمؤمنين، حتى عن أقرب الناس إلى نفسه وقلبه ابنته وزوجاته ﷺ جميعاً.

والأمر يسير علي من يسره الله عليه، فهل بعث الله النبى ليأمر الناس بالتكاسل والدعة وترك العمل لأنه ﷺ سيشفع لهم عند ربه.

هل قال أحد من كتاب الحديث أو السيرة بأن هذا هو جوهر الرسالة المحمدية؟!

أو أن هذا ما أراده النبى ﷺ من عشيرته وأقاربه.

بل إن من المعلوم بداهة أن قوام الرسالة المحمدية هى أحكام الله المتعلقة بأوامره التى يجب اتباعها أو يستحب ونواهيه التى يحرم فعلها أو يكره، وبما ليس من الأول أو من الثانى وهو المباح.

فالشريعة الإسلامية، كما جاء بها النبى ﷺ قائمة على العمل المستمر للواجبات والمستحبات، والترك المستمر للمحرمات والمكروهات، والنهل المستمر من معين المباح الذى لا ينضب فى غير سرف ولا شره. وعكس ذلك تماماً يسقط المسلم فى هوة المعاصى والمحرمات، والعمل بطاعة الله واتباع أوامره واجتناب نواهيه هو الطاقة التى تثرى الإيمان، وتجعله دائماً غضاً متنامياً يملأ نوره النفس والقلب، ويجعل المؤمن متوازناً مع كل ما يحيط به من الكائنات والخلائق فيأخذ مكانته اللائقة به فى أمة هى خير أمة أخرجت للناس، وإن هذه الأمة لتنال هذه الخيرية بعزة دينها، وشرف انتمائها إليه، وإلى نبيه ما لم تقصر فى ذلك أو تفرط.

ولكن قدر بنى آدم أن يقع فى الخطأ، وهذا القانون الإلهى ينبغى أن يحكم المسلم كغيره من بنى الإنسان، لكن التقصير يجب أن يكون طارئاً على المسلم أثناء الأداء، وكذلك المعصية ينبغى أن تكون عارضة للمسلم، وهو يمارس طاعة ربه، وليس الأمر على عكس ذلك أبداً، ما دام جوهر الرسالة المحمدية هو الدعوة إلى العمل بأوامر الله ونواهيه، نعم قدر بنى آدم، متدينين وغير متدينين هو الوقوع فى الخطأ.

وهذا هو بعينه ما قاله المعصوم ﷺ «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون».

ولكن يجب أن يكون معلومًا أن الفرق بين المؤمن السوى والمؤمن الشاذ، أن الأول إذا اقترف المعصية إنما يقلع عنها فور إفاقته وانتهائه منها، بل إنه يرجع ويندم ويعزم على عدم العودة، أى أنه لا يصر عليها، وإن وقع فيها بعد ذلك مرة أو مرات، وفى كل مرة يتوب توبة نصوحًا ويندم ندمًا صادقًا. وهذا يدخل في عداد من قال الله فيهم: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥) أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾[١] ، وهؤلاء هم الذين يشفع فيهم النبى ﷺ برفع درجاتهم أو بإخراجهم من النار إن ماتوا على غير توبة مَن بعض الذنوب وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وأما المؤمن الذى انطوت طبيعته على المعصية والانحراف وهذا هو الذى يستمرئ الذنب ويستهين بالمعصية ويأتى السيئة تلو الأخرى دون أن يفكر فى رجعة أو في توبة حتي يضمحل إيمانه ويخبو نوره ويخفت وميضه ويتراجع إلى هامش الشعور بينما يبرز خاطر المعصية والذنب إلى بؤرة الشعور وتصبح المعاصى عادة له.

وقد يكون مثل هذا المسلم هو ما عناه النبى ﷺ فيما صح عنه من قوله: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» وحقيقة الأمر أن إيمانه قد اختفى وتوارى، وطغى عليه الشعور بالذنب والمعصية، ولكن وميض إيمانه لا يلبث أحيانًا أن يثب على خواطر العصيان والانحراف فيفيق المؤمن ويرجع ويعود إلى إيمانه وطاعة ربه.

والنبى ﷺ إذن عندما وجه نداءه إلى عشيرته وأخبرهم أنه لن يغنى عنهم من الله شيئًا، فإنه يخوفهم من التقصير و الوقوع فى الزلل، ولا يحب منهم أن يتكلوا على قرابتهم له، أو على صلتهم به، مهما قويت هذه الصلة، وإنه يحرضهم بقوة فى نفس الوقت على العمل وأداء ما سيجب عليهم من حقوق نحو خالقهم ونبيهم ودينهم

---

(١) سورة آل عمران آية (١٣٥، ١٣٦).

وأمتهم فالدين إيمان وإسلام وإحسان، والدين عقيدة، وشريعة، وشفاعة النبى ﷺ إنما تقع بإذن الله عمّن وقع منه بعض التقصير فى الطاعة والعمل، لا عمن ترك العمل بأحكام الله طول حياته معولاً على شفاعة النبى ﷺ ، أو على عفو الله وغفرانه، أو على ما عنده من الإيمان ورفض الكفر، ومثل هذا الشخص على حافة الهاوية لأنه يندرج فيمن أحاطت به خطيئته فإيمان مثل هذا أقرب إلى أن يكون إيمانًا مزيفًا؛ فالإيمان الحقيقى يهدى صاحبه دائمًا إلى طريق الحق والصواب، ويأخذ بيده كلما عرض لزلة أو عثار، يقول النبى ﷺ: «ليس الإيمان بالتمنى ولكن ما وقر فى القلب وصدقه العمل»، وتراكم الذنوب والمعاصى على القلوب يحجبها عن أنوار الله وفيوضاته، وهذا هو المشار إليه فى قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[1] ولا ريب أن هذا الصنف من المسلمين أخشى أن لا يناله شيء من شفاعة النبى ﷺ والله قبل ذلك وبعد ذلك أعلى وأعلم.

بل هو إنكار للسنة، ودعوة إلى إحراق كتبها.

بعد كل الذى كتبه الدكتور فى مقالتيه السابقتين، وبعد الذى كتبه فى مقالته هذه نراه يقول بملء فيه: «ليست إنكارًا للسنة»[2] ، وهو العنوان الذى وضعه لهذا المقال.

وأول ما يبطل دعواه هذه هو رؤيته أن القرآن يجب أن يكون المرجع الوحيد فى حقائق الإسلام، وبخاصة أمور الغيب، وشئون الآخرة من حساب وجزاء وعندئذ يكون قد استبعد السنة من هذه المرجعية.

أما لماذا يستبعدها فيجيب بما يتضمن القول بأنها ليست ثابتة عن النبى ﷺ.

وحجته على ذلك هى أن الذين جمعوها: بشر مثلنا غير معصومين نقلوها عن بشر آخرين غير معصومين فى سلسلة من العنعنات عبر عشرات السنين ولم تدون الأحاديث إلا من بعد زمن الخلفاء الراشدين، على أيام سلاطين القصور[3] .

---

(١) سورة المطففين الآيتان ١٤، ١٥.

(٢) الشفاعة ص ٨٧.

(٣) نفس المرجع ص ٨٩.

بل إن الدكتور يرى أن هؤلاء البشر الذين نقلوا السنة وجمعوها قد ارتكبوا بذلك إثمًا عظيمًا لأنهم - كما يرى - نقلوا عن النبى ﷺ ما لم يقله مما وضعه الوضاعون ودسه أعداء المسلمين من أكاذيب وإسرائيليات، والمدهش حقًا أن الدكتور قد وقع فى تناقض لا يقع فيه مثله، فقد ذكر أن النبى ﷺ قد نهى عن كتابة السنة فى حياته، وأن كبار أصحابه قد استجابوا لهذا النهى وقاموا بإحراق كل ما جمعوه من أحاديث رسول الله ﷺ فيكون ما نقله ودونه المسلمون بعد ذلك بنحو قرنين من الزمان، معصية لأنهم خالفوا بذلك النهى النبوى عن كتابتها وتدوينها، وهو الأمر الذى أجمع عليه - كما يقول الدكتور - كبار أصحاب النبى ﷺ من أمثال أبى هريرة، وعبدالله بن عمر، وزيد بن ثابت، وأبى سعيد الخدرى، وعبدالله بن مسعود وغيرهم.

والأكثر غرابة وإدهاشًا أن يقبل الدكتور أحاديث النهى عن كتابة السنة، ويحتج بها على تكذيب ما جُمع من الأحاديث بعد عصر الخلفاء والراشدين.

ألم يخطر بباله هذا السؤال الذى أطرحه عليه الآن: متى جمعت أحاديث النهى التى زعم أن بعضها متواتر؟؟!! وسؤال آخر ما الفرق بين أحاديث النهى إذن وغيرها من الأحاديث الأخرى؟!

وسؤال ثالث: ألا يمكن أن تكون أحاديث النهى هذه من الموضوعات والإسرائيليات؟! بحسب توجهه فمن أين له كل هذه الثقة فيها دون غيرها؟

والحقيقة أنه كما يقال ترجيح بلا مرجح، ولا يخفى على أحدٍ مطلقًا أنه تحيز منه إلى أحاديث النهى عن كتابة السنة لأنها تخدم غرضه، وترضى هواه، وإلا فليذكر هو جوابًا شافيًا على هذه الأسئلة، أو يسلم بجوابنا هذا، ولا مناص له من هذا أو ذاك.

ومن أحاديث النهي التى أوردها الدكتور فى هذا المقال نذكر ما يلى:

١) فعن أبى هريرة ﷺ قال: «خرج علينا الرسول ونحن نكتب أحاديثه فقال ما هذا الذى تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك يا رسول الله... قال: كتابًا غير كتاب الله.. يقول أبو هريرة فجمعنا ما كتبناه وأحرقناه بالنار».

٢) وعنه أيضًا، ويزعم الدكتور أن هذا الحديث متفق على تواتره: قال: قال ﷺ : «لا تكتبوا عنى غير القرآن ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه».

٣) أما عبدالله بن عمر فقال: «خرج علينا رسول الله عليه الصلاة والسلام يومًا كالمودع وقال إذا ذهب بى فعليكم بعدى بكتاب الله، أحلوا حلاله وحرموا حرامه».

٤) وأبو بكر أول الراشدين روت عنه ابنته عائشة: «جمع أبى الحديث عن رسول الله وكان خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيرًا فلما أصبح قال: أى بنيه هلمى بالأحاديث التى عندك فجئته بها فدعا بنار وأحرقها».

٥)أما ثاني الراشدين عمر بن الخطاب فقد صعد المنبر وقال: «أيها الناس بلغني أنه قد ظهر في أيديكم كتب فأحبها إلىَّ أحسنها وأقومها فلا يبق أحد عنده كتابًا إلا أتانى به فأرى رأيى فيه، فظن الناس الذين كتبوا عن رسول الله ﷺ أنه يريد أن ينظر فيها فأتوه بكتبهم فجمعها وأحرقها وقال: «أهى أمنية كأمنية أهل الكتاب؟»: ثم كتب إلى الأمصار من كان عنده من السنة شيء فليتلفه».

ولابد من تساؤل آخر هنا نوجهه إلى الدكتور:

هل نبقى على ما تحت أيدينا الآن من كتب السنة مهما كان عددها أو حجمها؟ وحينئذٍ هل نكون بذلك مخالفين للنهى النبوى عن كتابة السنة؟! ذلك النهى الذى يعتبره الدكتور أحد الثوابت الدينية، وبذلك نقع فى الإثم والمعصية، أو يجب علينا شرعًا بمقتضى هذا النهى أن نمحو عشرات بل مئات الآلاف من الأحاديث، بل أن نقوم بإحراقها، لأن الصحابة رضوان الله عليهم قاموا بذلك فى حياة النبى ﷺ وأقرهم النبى عليه بل أمرهم به، فبماذا يجيب الدكتور عن هذا التساؤل؟؟

والظاهر من كلامه أنه يقف إلى جانب النهى ويستشهد بأحاديثه على المنع، بل يرى أن تدوين السنة بعد عصر الخلفاء قد أضر بوثاقتها وثبوتها، ولو قال الدكتور إننى أدلك بما ذكرت من أحاديث النهى على عدم سلامتها من الوضع والدس والحشو، ومن ثم رفض ما يتعارض من الأحاديث مع المقررات القرآنية... إلخ.

فإننا لا يمكن أن نعفيه ـ بالرغم من ذلك ـ من محاولة التشكيك فى وثاقة السنة وثبوتها، وكان الأولى به أن يترك هذا الأمر لعلماء السنة وأن يقف على ما قرروه من ذلك سواء فى قضية الثبوت والأصالة أو فى قضية الدلالة، والتوافق، أو التعارض فهم ما تركوا شاردة ولا واردة فى هذا المجال، وها هى كتبهم مصدقة لكل ذلك.

وما رأي الدكتور فى هذا الذى أقول؟ وهل توجهه هذا إنكار مقنع للسنة أو على الأقل هو يفضى إلى هذا الإنكار أو يستلزمه؟!

ولو أننا قمنا بمحو السنة وإتلاف كتبها بالإحراق، كما تصور الدكتور أنه الكلمة النهائية فى موقف الصحابة من السنة و كان ذلك فى حياة النبى ﷺ.

أقول لو قمنا بذلك، أو قام به من قبلنا لفقدنا جانبًا كبيرًا من هويتنا وذاتيتنا، فإن تراثنا كله وتاريخ أمتنا وحضارتها؛ ما هو في النهاية إلا قرآن وسنة ولا يعجب الدكتور فإن الوحى نفسه قرآن وسنة.

والأمة الإسلامية فى عباداتها ومعاملاتها، وعلاقتها بغيرها من الأمم، وقيمها وأخلاقها، وحروبها ودفاعها عن نفسها، وعلومها فى شتى الميادين والمجالات، الأمة في كل ذلك لا مرجعية لها إلا القرآن والسنة.

ومن هنا نكرر - ما قلناه دائماً؛ إن السنة كانت بيانًا وتفسيرًا للقرآن بكل ما تعنيه كلمة البيان والتفسير من معنى، ومن هنا أيضًا جاز لنا القول فى غير موضع من هذا الكتاب! إن هدم السنة هدم للقرآن بل للإسلام ولأمة الإسلام دينًا وتاريخًا وحضارة وهوية ويلح على التعليق هنا - قبل أن أنسى - على ما ردده الدكتور كثيرًا فى مقالاته هذه من أن نقلة السنة هم جمع غير معصوم نقلوها عن جمع غير معصوم عن مثله إلى آخر السند، وهو مضى منه فى توجهه العام الذى هو الطعن فى ثبوت السنة وتوثيقها.

لا أدرى - وليتنى أدرى - ماذا يعنى الدكتور بالجمع غير المعصوم، هل هو جمع التواتر؟ أم هو جمع دون جمع التواتر.

وجمع التواتر ينقلون السنة عن جمع مثلهم يؤمن تواطؤهم على الكذب، من أول السند إلى منتهاه، وبذلك يفيد هذا الطريق العلم اليقينى بثبوت ما نقل بواسطته من الأحاديث، والثقة المطلقة فيها، بحيث قرر أهل العلم تكفير منكرها.

وأما أن هذا الجمع يؤمن تواطؤهم على الكذب فمرجعه إلى اتفاقهم فى رواية هذا الحديث أو ذاك، مع اختلافهم في المكان وعدم التقائهم التقاءً جسمانيًا.

وإذا كان جمع الناقلين للسنة أقل من عدد التواتر حتى لو كان الناقل راويًا واحدًا عن مثله، من أول السند إلى منتهاه فإن شرطى العدالة والضبط، وسلامة

الراوى من العلل القادحة فى عدالته وضبطه، وبلوغ أهل العلم أقصى درجات التحرى فى توفر هذه الضوابط والمقاييس يعطى - ولا شك - أعظم القدر من الثقة فى رواية السنة.

فلا داعى للتشدق بالتشكيك بشكل أو بأخر في منهج الرواية للسنة المطهرة، وحرص الأمة الإسلامية على هذا المنهج فى الرواية ليس حرصًا على تاريخها بقدر ما هو حرص على دينها وتعاليمه.

نهيه ﷺ عن كتابة الحديث وحدود هذا النهي

ثم ننتقل إلى قضية من الأهمية بمكان، وهى تلك التى تتعلق بنهى النبى ﷺ عن كتابة الحديث ويجب أن نقدم لهذه القضية بهذه الأسئلة.

لماذا كان هذا النهي؟ وإلي من كان يوجه؟ وهل ما وقع بعد ذلك من كتابة وجمع يكون مخالفة حقًا لهذا النهى؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتمثل فى أقوال لأهل العلم؛ فقد قتلوا هذه القضية بحثًا، وما انتهوا إليه فى هذه القضية هو عين الحق والصواب؛ لأنه هو مقتضى الضرورة الدينية التاريخية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل ونشير إليه الآن.

وهاك أيها القارئ ما نقله النووى فى شرحه لصحيح مسلم عن القاضى عياض جوابًا عن السؤال الأول: لماذا وقع النهى من النبى ﷺ عن كتابة السنة؟

قال القاضى: [كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير فى كتابة العلم - يعنى السنة - فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم ثم أجمع المسلمون على جوازها، وزال ذلك الخلاف].

ثم يقول النووى معلقًا على أحد أحاديث النهى هو قوله ﷺ «لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه... الحديث» يقول: [اختلفوا فى المراد بهذا الحديث الوارد فى النهى، فقيل: هو فى حق من يوثق بحفظه، ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب أو تحمل الأحاديث الواردة. بالإباحة عن من لا يوثق بحفظه كحديث «اكتبوا لأبى شاه» وحديث صحيفة على رضي الله عنه ، وحديث كتاب عمرو بن حزم، الذى فيه الفرائض والسنن والديات، وحديث كتاب الصدقة، ونصب الزكاة الذى بعث به أبو بكر الصديق رضي الله عنه أنسًا رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين، وحديث أبى هريرة أن ابن

عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث، وقيل: إن حديث النهى حين خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمكن ذلك أذن فى الكتابة. وقيل: إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة، لئلا يختلط. فيشتبه على القارئ فى صحيفة واحدة والله أعلم](١) .

وهكذا تضمن النص السابق للقاضى عياض والإمام النووى - فى تعليقهما على حديث النهى السابق - الأمور الآتية:

١) أن السلف من الصحابة والتابعين قد أجمعوا على الإذن بكتابة السنة، فزال الخلاف الذى وقع بينهم قبل الإجماع؛ والعجيب أن نثير هذا الخلاف اليوم بعد حصول هذا الإجماع على الأذن.

٢) أن النهى عن الكتابة كان موجهًا إلي كل من قويت ذاكرتهم وعرفوا بقوة الحافظة، وأراد الرسول ﷺ أن يعولوا على حفظهم، ولا يعولوا على ا لكتابة؛ لأن قوة الحفظ - فى حد ذاتها - قيمة يطلب المحافظة عليها كأحد أسلحة هذه الأمة الأمية.

والواقع أن العرب فى جاهليتهم كانوا يتميزون بهذه الخاصية لأميتهم أيضًا؛ فكانوا يعرفون بحفظ أشعارهم وأنسابهم وأيامهم... إلخ، فضلاً عن أن قوة الحفظ من جهة أخرى تعد قيمة دينية حين تصبح وعاءً قويًا للعلم ومرجعًا للأحكام فلا غرابة أن ينهى أصحاب هذه الخاصية عن كتابة العلم؛ حتى لا يهملوا حافظتهم.

٣) وإلى جانب أحاديث النهى وجدت أحاديث بالإذن والإباحة ذكر لها الإمام النووى عدة أمثلة منها:

أمر النبى ﷺ - أصحابه أن يكتبوا لأبى شاه، والمأمور بكتابته هو الخطبة التى ألقاها النبى ﷺ على راحلته يوم فتح مكة حين أخبر أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث بقتيل منهم قتلوه وكان مما قاله النبى ﷺ فى خطبته «إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل... ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار، ألا وأنها ساعتى هذه حرام، لا يختلى شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد فمن قتل فهو بخير النظرين، إما أن يعقل وإما أن يقاد لأهل القتيل، فجاء رجل من أهل اليمن (هو

---

(١) مسلم بشرح النووى (٥/٨٤٧ - ٨٤٨).

أبو شاه) فقال: اكتب لى يا رسول الله. فقال: اكتبوا لأبى شاه (أى الخطبة التى سمعها)».

فهذا إذن من النبى ﷺ بكتابة السنة كما هو واضح.

ومن الأمثلة التى أشار إليها الإمام النووى كذلك من أحاديث الإذن صحيفة على رضي الله عنه فقد أخرج البخارى بسنده عن أبى جحيفة أنه سأل عليًا رضي الله عنه - «هل عندكم كتاب؟قال: لا، إلاكتاب الله، أو فهم أعطية مسلم، أو ما فى هذه الصحيفة» ثم سأله أبو جحيفة: «وما فى هذه الصحيفة؟ قال على: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر»(١) .

وما فى هذه الصحيفة إذًا هو ما كتبه على عن النبى ﷺ من أحكام، وهى السنة التى كان يعلمها إياهم النبى ﷺ.

والمثال الثالث الذى أشار إليه الإمام النووى من أحاديث الإذن هو كتابه ﷺ إلى عمرو بن حزم فى بيان الديات والصدقات من الإبل والبقر والغنم والذهب والورق والتمر والحب، وما إلى ذلك من أنواع الصدقات التى فصلها هذا الكتاب الطويل الذى رواه الإمام ابن حجر العسقلانى فى كتاب المطالب العالية... إلخ.

ومعنى ذلك أن النبى نفسه كان يكتب لبعض الوفود أحكامًا أو يرسلها إليهم، و الرسول لم يكتب بنفسه كما هو معلوم؛ وإنما كان يمليها إملاءً على من نصبهم للكتابة.

وفى هذا الاتجاه لا يفوتنا أن نشير إلى كتب النبى ﷺ ورسائله التى كان يبعث بها إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها الى الإسلام. ولا يمكن أن نغادر هذا المقام قبل أن نركز على إشارة الإمام النووى إلى حديث أبى هريرة وحكايته مع عبدالله بن عمرو، وحكاية عبدالله بن عمرو نفسه مع إذن النبى ﷺ بالكتابة، فقد روى الإمام البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: «ما من أصحاب النبى ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منى إلا ما كان من عبدالله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب».

ونحن أمام حالين: حال أبى هريرة ووسيلته فى تحمل السنة هى ذاكرته وحفظه، فقد كان لا يعرف الكتابة شأن غالبية الأمة فى ذلك العهد ومع ذلك فقد كان أبو هريرة من أكثر الصحابة حديثًا عن النبى ﷺ . والحال الثانية حال عبدالله بن

---

(١) فتح البارى جـ١ ص ١٨٣، ط الأهرام تحقيق سيد صقر.

عمرو، فقد كان أكثر من أبى هريرة رواية عن النبى صلوات الله وسلامه عليه باعتراف أبى هريرة نفسه؛ والسبب هو أنه كان يجيد الكتابة وكانت قريش قد نهته عن الكتابة بسبب النهى الوارد فيها وبسبب آخر هو أن النبى ﷺ يتكلم أحيانًا فى حالة غضبه كحالة رضاه ومعنى ذلك أنه حينئذ لا يقصد ما يقول فأمسك عبدالله بن عمرو عن الكتابة حتى استأذن النبى ﷺ ، فأذن له، وعاد إلى الكتابة.

فقد روى ابن حجر فى الفتح عن عبدالله بن عمرو قال: «كنت أكتب كل شىء سمعته من رسول الله ﷺ فنهتنى قريش فقالوا: إنك تكتب كل شىء تسمعه من رسول الله ﷺ ؛ ورسول الله بشر يتكلم فى الغضب والرضا؛ فأمسكت عن الكتابة حتى استأذنت رسول الله ﷺ أن أكتب بيدى ما سمعت منه فقال: اكتب فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا الحق».

٤) ومن الأمور التى تضمنها نص الإمام النووى بالإضافة إلى ما سبق أنَّ أحاديث النهى نسخت بأحاديث الإذن القولية والعملية، وأنَّ النهى والإذن لم يتواردا على محل واحد فالجهة منفكة ـ كما يقولون ـ ؛ فالنهى عن كتابة الحديث ورد حين خاف النبى ﷺ اختلاط الحديث بالقرآن لا سيما إذا كتبا معًا فى صحيفة واحدة، ولم يكن الصحابة قد تدربوا بالدرجة المطلوبة على التمييز بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث؛ لقرب العهد فى نزول القرآن حينئذ فقد يكون اللبس ممكن الحدوث، فلما أمن اللبس، وزال الخوف من اختلاط السنة بالقرآن بعد تباعد العهد بنزول القرآن وتمرس المسلمين وتمرنهم على عبارات القرآن وأساليبه، وخصوصاً بعداستقرار كلمة المسلمين، وإجماعهم على جمع القرآن في مصحف واحد على حرف قريش، فلم يبق ثمة داع للنهى والمنع؛ فأجمع المسلمون فى هذا العهد المبكر من صحابة وتابعين على جواز بل وجوب كتابة السنة وتدوينها.

ومن هنا يتبين أن النهى عن كتابة السنة قد كان موقفًا رسميًا للأمة اتخذه نبيها الذى هو رئيس الدولة حتى يتم الانتهاء من العمل الأعظم وهو المحافظة على دستورها الأول، ومرجعها الأكبر وهو القرآن.

وليس معنى ذلك أن نهمل السنة: وهى بمثابة المذكرة التفسيرية لما يحتاج إلى بيان وتفسير لنصوص دستور الأمة: ولذلك جند النبى عليه الصلاة والسلام لها خيرة

الحفاظ من كبار الصحابة رضوان الله عليهم وقد كان الحفظ من أبرز خصائص هذه الأمة كما ذكرنا من قبل، ومع ذلك كتب النبى ﷺ السنة وأذن لبعض أصحابه بالكتابة.

ومن هنا يترجح عندى ما يقال من أن النهى عن كتابة السنة فى بداية الأمر كان موجهًا لكتاب الوحى مخافه الاختلاط واللبس كما قلت، خصوصًا إذا كتبوهما فى صحيفة واحدة، ولهذا ورد الإذن بالكتابة لمن ذكرناهم من الصحابة بصفة فردية لا تؤدى إلى هذا اللبس ويؤمن معه الاختلاط.

- وبعد -

ولعل القارئ الكريم بعد هذا البيان والتحليل يصل إلى درجة كافية من القناعة بسلامة السنة المطهرة والثقة فى ثبوتها، وأن يشعر بكل الفخر والثقة لما قام به المسلمون منذ الصدر الأول حتى الآن من جهود متتالية فى جمع السنة والمحافظة عيها حتى وصلت إلينا نقية مكرمة واضحة الملامح متينة الأركان سالمة من كل العيوب،يقول النبى عليه الصلاة والسلام: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وإنتحال المبطلين.

ولكن ما زال هنا فى الموضوع

تراجعات وتناقضات

بقية تتمثل فى وقفات سريعة مع الدكتور في بعض تراجعات وتناقضات.

فالدكتور يذكر فى هذا الموضوع - بعد وقفتنا الطويلة معه حول أحاديث النهى عن كتابة السنة - يذكر أن الله [يربط يعنى فى القرآن أيات الشفاعة بالإذن، فلا حقّ لشافع أن يشفع بدون إذن منه سبحانه «ما من شفيع إلا من بعد إذنه» فهى شفاعة مشروطة وليست مطلقة](١).

وظاهر كلامه هذا يشبه التراجع، وكأنى به - من خلال هذه العبارات - قد رجع عن نفى الشفاعة فأثبتها مشروطة بالإذن، والشرط مفهوم من الاستثناء فى آيات القرآن ﴿ما من شفيع إلا من بعد إذنه﴾ والاستثناء نفي بعد النفى، ونفى النفى إثبات، ولكنه ما لبث - بعد هذا التراجع النفسى وبعد الذى قد يكون أحس به من الندم -

(١) الشفاعة ص ٩٤.

نراه يعود سيرته الأولى ويقرر أن مثل هذه الآيات المحكمات تدعوه إلى أن يقف موقف الحذر والتأمل، ولا يدعنا نسأل عن هذا الحذر وذاك التأمل، فيبادرنا بالقول، وقد وقفها - يعنى وقفة الحذر هذه - الشيخ المراغى شيخ الأزهر السابق، والشيخ محمد عبده، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والأكابر من السلف.. إلخ.

الدكتور يعول على آراء هذه الشخصيات الثلاث الذين - فى زعمه - ما قبلوا الشفاعة الواردة فى القرآن بمعناها المشهور فى الدنيا.

فقد تؤدى الشفاعات فى الدنيا - طبقا لرأى هؤلاء - إلى أن يغير الحكام أحكامهم، والحاكم العادل لا يغير حكمه، لأن فى تغيره تغييراً للعدل، وتغيير العدل ظلم، والله هو الحكم العدل، وأحكامه تابعة لحكمته ومشيئته وعلمه، وهى صفات أزلية لا تتغير ولا تتبدل، وشفاعة الشافعين تغيير لإرادة الله وحكمه[١]، مع أن الدكتور ارتضى قول ابن تيمة وعده من بين هؤلاء، وابن تيمية يرى أن شفاعة النبي ﷺ فى الآخرة، هى دعاؤه ربه أن يخفف عن أمته أهوال القيامة، وأن الله يستجيب دعاءه تكريماً لنبيه.

ولا يسعنى إلا أن أسأله هنا - كما سألته من قبل - هل غير الدعاء حكم الله وإرادته عندما يستجيب الله لنبيه ودعائه يوم القيامة؟

ولا ريب أن استجابة الدعاء تغيير فى الحكم والقضاء وهو كما يقول أهل العلم: قضاء معلق على الدعاء، فكل ذلك سابق فى علم الله الأزلى أى تعليق الحكم على الدعاء وعلى الاستغاثة، وعلى الاستعانة وعلى الشفاعة، كل ذلك ثابت فى علم الله الأزلى، السنة النبوية الصحيحة أكدت واقعية إذن الله بالشفاعة لنبيه ﷺ ولغيره من الملائكة والأنبياء والصالحين، والشفاعة هى من مقتضيات كرم الكريم والله هو أكرم الأكرمين، فالكريم ينجز وعده ويخلف وعيده والشاعر العربى الحكيم كان يقول:

وإنى إذا أوعدته أو وعدته

لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

ولا يمكن أن يتعارض الإذن بالشفاعة - إن شاء الله - واستجابة الدعاء مع عدل الله ونفاذ مشيئته، لنقرأ معًا قوله تعالى: ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾.

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٩٥.

هذا بيان لمطلق عدله، وبقية الآية بيان لواسع فضله وعظيم جوده وكرمه «وإن تكُ حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً» وقوله: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَىٰ إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[1].

الآيات كثيرة فى هذا المقام، وفيها مضاعفة الحسنة إلى سبعمائة ضعف أو إلى أضعاف كثيرة.

فلا نحكم مقاييس الدنيا بعقولنا على مقاييس الآخرة.

والآخرة غيب كما يذكر الدكتور، ولو أنه يريد أن يسلب السنة دورها فى الإخبار ببعض أمور الغيب مما يحدث فى الآخرة ويوم الحساب وهذا موقف منه لا يحسد عليه.

وليس هذا هو اضطراب الدكتور الوحيد فى هذا الموضوع فهناك اضطرابات أخرى بل تناقضات بالمعنى الصحيح.

يقول فى موضع سابق[2] على هذا الموضع: إن إنكاره للسنة ليس إنكاراً حقيقياً وإنما هو غيرة عليها وخوف من الوضاعين والمتقولين على رسول الله ﷺ ... إلخ، ومعنى ومع أن قضية الوضع والتقول والدس على السنة المطهرة قد حسمت حسماً نهائياً على أيدى العلماء المعنيين بذلك ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ فإن الدكتور يستدل على كلامه هذا ـ على غيرته على السنة ـ بقوله تعالى ﴿فبأى حديث بعده يؤمنون﴾ معتقداً أن القرآن يريد من هذه الآية أن لا يؤمن أحد بحديث بعد القرآن وكأنه يعتقد أن حديث النبى ﷺ داخل فيما لا ينبغى أن يؤمن به من حديث بعد القرآن، فأىّ تناقض هذا؟!

والمراد من الآية والله أعلم أنه لا يتأتى من الكفار أن يؤمنوا بأى حديث بعد القرآن إذا لم يتحقق لهم الإيمان بالقرآن.

أما التناقض الأخير فبعد تنويهه وطنطنته بأن بعض أصحاب النبى ﷺ : أحرقوا ما كان عندهم من صحائف السنة عند ورود النهى فى بادئ الأمر مستشهداً بذلك على أننا يجب أن نفعل ما كان يفعله هؤلاء، لأننا يجب أن نخاف كما خافوا، ولا أدرى مما يريد أن يخاف ومن أى شىء يخاف ـ ثم يتناقض ويقول: وما نقوله

---

(١) الأنعام آية ١٦٠.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٩٥، الشفاعة ص ٩٣.

الآن فى كتاباتنا هو السنة بعينها وليس إنكارًا للسنة... إلخ.

ثم الحريص على السنة ينهى كلامه هذا بدليل من القرآن يوهم على الأقل إنكاره للسنة بمعناها المعروف وهو قوله تعالى: ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون ﴾ وكأنى به اعتقد بأن الآية تدعو إلى اتباع القرآن الذى أنزل إلينا من ربنا ولا نتتبع غيره من سنة أو غيرها.

«أليس هذا إنكارًا مقنعًا للسنة؟ إلى مثل هذا فليتأمل المتأملون».

صناعة الإنسان بالقرآن والسنة معا

بدأ الدكتور هذا المقال بقضية تقوم على دراسة تاريخية لحياة كل من الإمام البخارى والإمام مسلم والترمذى وبقية أصحاب السنن، فذكر تاريخ ميلاد كل منهم، كما حاول أن يحصر تاريخ وفاتهم إجمالاً فى الفترة الزمنية ما بين سنة ٢٥٠ و٣٠٠ هجرية، وكانت ولادة معظمهم فى أوائل القرن الثالث الهجرى ما عدا الإمام البخارى فقد كانت ولادته سنة ١٩٤ هجرية، وهى مقدمة يريد أن تسلمه إلى فرضية يرغب أن يثبتها ويؤكدها.

وهى أن السنة النبوية لم تدون إلا فى القرن الثالث للهجرة؛ لأن السنة لم تدون ولم تجمع إلا علي أيدى هؤلاء الأئمة الأفاضل.

وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه يتساءل وينقل عن صديقه نفس التساؤل: «ماذا كان حال الإسلام في المائتى سنة قبل البخارى، حينما لم يكن هناك سوى القرآن للمسلمين مرجعًا محفوظًا ومدونًا؟»(١).

والمشكلة أن صديق الدكتور هذا لم يقف على حقيقة الأمر، أو ربما تجاهل هذه الحقيقة، ومثله الدكتور بالطبع لا يقف على حقيقة الأمر أو ربما تجاهل هذه الحقيقة أيضًا، فالحقيقة ـ على فرض أن السنة لم تدون إلا فى هذا الوقت ـ فالسنة لا تزال منذ عهد النبى ﷺ غضة فتية تنبض بالحركة والحيوية حفظًا فى الصدور، وتعليمًا، وقيادة لحركة المسلم فى شتى مناحى الحياة فى عبادته ومعاملاته، فى بيعه وشرائه، فى أخذه وعطائه، فى بيته وسوقه، فى سلمه وحربه، فى راحته وعمله.

---

(١) الشفاعة ص ١٠١.

تقف السنة قائدة وموجهة مع القرآن جنبًا إلي جنب فى كل هذه المجالات.

فالجيل الأول من المسلمين وهم الصحابة تلقوا السنة عن النبى ﷺ مشافهة نقلوها عنه قولاً وعملاً، وصفة وتقريراً، وبلغوها من بعدهم من التابعين الذين تحملوها وأدوها بلاغًا لمن بعدهم وهكذا، وكان الكل فى أقصى درجات التثبت والدقة والتحرى للحق فى تحمله وتلقيه لشىء من السنة عن غيره؛ لأنها شطر الدين، وجانب كبير منه، ففيها تفاصيل كثيرة، وبيانات عديدة، وتفاريع متلاحقة، وقيود محددة لما جاء فى القرآن مجملاً ومبهمًا ومطلقًا، وقد بلغ بالصحابة مبدأ التثبت من حقيقة ما يروى عن رسول الله ﷺ مما لم يصل إلى أسماعهم أن كان يطلب الواحد منهم شاهداً - مع من يروى الحديث عن رسول الله - يشهد له على صحة هذا الحديث، إلى حد أن عمر رضي الله عنه يطلب من أبى موسى الأشعرى أن يقيم البينة على الحديث القائل «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع»، بل إنه توعده أن يوجعه ضربًا، وأبو موسى من كبار الصحابة إذا لم يقم هذه البينة.

وهكذا لم يكن تحمل الجيل الأول من الصحابة لرواية الحديث بالشىء الهين الذى يمكن التساهل فيه؛ لأنهم سمعوا من رسول الله ﷺ : «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وأخذ التابعون عن الصحابة نفس الدرجة من التثبت والتحرى. وما لبثت الدولة الإسلامية أن اتسعت بعد النبى ﷺ ، وفتحت الأقاليم شرقًا وغربًا، حتى انتشر الصحابة رضوان الله عليهم فى الأمصار، وعواصم الدول الجديدة التى فتحها المسلمون، وكونوا حلقات العلم، واتسعت هذه الحلقات وازدهر فيها طلب العلم، وتعليم السنة المطهرة؛ حتى أصبح فى كل مصر من الأمصار مدرسة لتلقى وتعلم السنة، وما ينبثق عنها من أحكام عملية توجه سلوك المسلمين وتضبط حياتهم، ومعيشتهم.

وتعددت هذه المدارس،وكان لكل مدرسة منها منهجها وشيوخها:

١) مدرسة المدينة:

فقد عرفت مدرسة المدينة وأشهر شيوخها: أبو هريرة، وعبدالله بن عمرو، وأبو سعيد الخدرى، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وأرضاهم.

ومن أشهر تلاميذهم: عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب الزهرى ﷺ جميعاً.

٢) مدرسة مكة:

من أشهر شيوخها عبدالله بن عباس ﷺ ومن أشهر تلاميذه: مجاهد بن جبر، وعطاء بن أبى رباح ﷺ.

٣) مدرسة الكوفة:

من أشهر شيوخها عبدالله بن مسعود ﷺ ومن تلاميذه الأسود بن يزيد النخعى، وشريح بن الحارث الكندى ﷺ.

٤) مدرسة البصرة:

ومن أشهر شيوخها: أنس بن مالك ﷺ ومن أشهر تلاميذه: الحسن البصرى، ومحمد بن سيرين ﷺ.

٥) مدرسة الشام:

ومن أشهر شيوخها: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وشريح بن حسنة، وزيد بن ثابت ﷺ ومن أشهر تلاميذهم: رجاء بن حيوة، ومكحول بن أبى مسلم، وأبو إدريس الخولانى.

٦) مدرسة مصر:

ومن أشهر شيوخها: عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ وقد اجتمع فيها أكثر من مائة وأربعين صحابياً ومن أشهر تلاميذهم: مرثد بن عبدالله، ويزيد بن أبى حبيب ﷺ(١).

وهكذا لم يترك سلفنا الصالح سنة النبى ﷺ حفظاً وتعليماً، علماً وعملاً.

وكيف يتركونها وهى المصدر الثانى لأحكام دينهم؟! فلم يكونوا فى غنى عن هذا المصدر فى وقت من الأوقات، وماذا يفعلون بعد أن يقفوا على تحليل القرآن للبيع مثلاً، وتحريمه للربا كذلك؟ ومن أين لهم معرفة الأحكام التفصيلية للبيع الحلال؟

---

(١) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين د/ رؤوف شلبى ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

ومتى يكون البيع حرامًا، كما نعرف الآن عن بيع العينة مثلاً؟ ومن أين لهم معرفة وقت الخيار فى البيع وشروطه وخيار العيب وخيار الشرط؟

ومن أين لهم معرفة الربا وأنواعه من ربا الفضل وربا النسيئة؟ ولم يذكر القرآن أكثر من حكم البيع وحكم الربا في قوله تعالى ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾.

وقل مثل ذلك فى الأحكام التفصيلية لسائر أبواب المعاملات من سلم، وإجارة، وشركة، وحوالة، ومساقاة، ومزارعة، ووقف... إلخ.

وقل مثل ذلك فى أحكام الزواج والطلاق، والخلع، والمواريث، والحدود، وقبل ذلك كله العبادات، فكثير من تفاصيل هذه الأحكام لا تعلم إلا من السنة القولية أو الفعلية أو التقريرية.

ومن أراد أن يرجع إلى كتب السنة المصنفة على أبواب الفقه، وعلى رأسها موطأ الإمام مالك، فسيقف حقًا على هذه الحقيقة.

فالقرآن إذن لم يقف وحده في ميدان الهداية والتوجيه، ولم يكن له المرجعية الوحيدة من دون السنة فى صناعة الإنسان وبناء الرجال.

ولعلنا قد أجبنا على سؤال الدكتور وصديقه: ماذا كان حال المسلمين فى قرنين من الزمن من قبل تدوين السنة - في القرن الثالث - على أيدى الأئمة الأعلام الشيخين، وأصحاب السنن؟

[لم يغب تدوين السنة]

هذا كله على فرض أن السنة لم تدون قبل هؤلاء الأئمة فى القرن الثالث الهجرى.

والحقيقة التى يعرفها أهل العلم أن تدوين السنة قد وقع بشكل فردى وبشكل رسمى قبل تدوينها على أيدى الشيخين وأصحاب السنة.

وقد فصلنا الكلام فى الموضوع السابق عن تدوين السنة فى عهد النبى ﷺ وأصحابه الكرام بشكل فردى وإذن محدود من النبى ﷺ لبعض أصحابه، وقام هذا البعض بكتابة صحائف وأوراق خاصة بهم، إما بوازع شخصى أو بأمر من النبى

ﷺ كصحيفة أبى شاه اليمانى على ما تناولناه بالبحث سابقًا، وقد أشرنا كذلك إلى صحيفة عبدالله بن عمرو وكانت تسمى بالصادقة، وقد ضمها الإمام أحمد بن حنبل إلى مسنده، وصحيفة الإمام على رضي الله عنه ولم يقف الأمر عند هذا الحد كذلك، بل إن تدوين السنة وكتابة الأحاديث قد أنجزا بشكل رسمى من قبل أمير الدولة والخليفة الخامس - كما يلقبونه - عمر بن عبدالعزيز على رأس المائة الثانية، فقد عزم على هذا الموقف، وهو أكثر خلفاء الدولة الأموية ورعًا وتقوى كما هو معروف. ورأى أن المصلحة تقتضيه وتوجبه عندما خاف ضياع العلم.

فالزمان يتباعد عن عهد النبوة، والفتوحات تتري، والأمم المختلفة تختلط بالمسلمين، وثقافتهم متباينة، ونزعاتهم مختلفة، ومنهم الأمم التى دخلت فى الإسلام تحت سطوة السيف وشوكة القوة للمسلمين فى بداية الأمر على الأقل.

فرأى الخليفة الأموى عمر بن عبدالعزيز - بثاقب فكره، وبعيد نظره - أن يهتم بكتابة حديث رسول الله ﷺ ، فكتب إلى أميره وعامله على المدينة. أبى بكر بن حزم فى ذلك الوقت قائلاً له: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنى خفت درس العلم، وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبى ﷺ ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًا»[(١)] .

وإذا كان أبو بكر بن حزم قد استجاب لكتاب عمر بن عبدالعزيز ودون ما عند القاسم بن محمد بن أبى بكر، وعمرة بنت عبدالرحمن الأنصارية، فإن محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى - وهو أحد الذين تخرجوا فى مدرسة المدينة الحديثية - هذا الإمام قد دون كل ما كان فى كتب أهل المدينة وصحائفهم من حديث وأثر، بأمر عمر ابن عبدالعزيز أيضًا، بل إن هذا الخليفة حفيد الخليفة الثانى عمر بن الخطاب. قد كتب إلى أفاق الدولة الإسلامية كلها؛ ليدون العلماء فى مختلف الأنصار ما كان من حديث رسول الله ﷺ ، فيروى أبو نعيم فى تاريخ أصبهان «أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الأفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه... إلخ».

وإذا كان أثر تدوين ابن شهاب الزهرى لا يزال باقيًا، فإنه مع الإذن العمرى فى الدولة الأموية قد كان بمثابة الشرارة التى فجرت الثورة عند كثير من العلماء الأفذاذ، فحذوا حذو الإمام ابن شهاب الزهرى وقاموا بالتدوين والكتابة للسنة بحيث

---

(١) أ. د. رءوف شلبى - المرجع السابق ص ١٨١.

أصبحت ظاهرة جماعية فى هذا العهد. ومن هؤلاء العلماء:

١) عبدالله بن عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ١٥٠ هـ فى مكة.

٢) ابن إسحاق م ١٥١ هـ فى مكة.

٣) سفيان الثورى م ١٦١ هـ الكوفة.

٤) حماد بن سلمة م ١٧٦ هـ البصرة.

٥) سعيد بن أبى عروة م ١٥٦هـ البصرة والمدينة.

٦) عبدالرحمن أبوعمرو الأوزاعى ١٥٦هـ الشام.

٧) معمر بن راشد م ١٥٣هـ اليمن.

٨) جرير بن عبدالحميد م ١٨٨هـ الرى.

٩) هشيم بن بشير ١٨٨ هـ واسط.

١٠) عبدالله بن المبارك ١٨١ هـ خراسان.

١١)الربيع بن صبيح ١٦٠ هـ(١) .

وليس فى وسعنا أن ننسى فى هذا المقام جهود الإمام مالك بن أنس، التى تمخضت عن كتاب الموطأ بأمر من الخليفة أبى جعفر المنصور الذى دون فيه السنة على أبواب الفقه. ثم نضيف إلى كل ذلك جهود الإمام أحمد بن حنبل فى إخراج مسنده المعروف، وغير الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب المسانيد كثير. كل ذلك العمل الضخم والجهد الخارق في تدوين السنة. وكتابة حديث رسول الله ﷺ ، قد حدث فى تلك الفترة الزمنية التى سبقت عهد الإمام البخارى، والتى بدأت منذ عهد النبى ﷺ وكبار الصحابة.

وهكذا ننتهى إلى نتيجة واضحة لا يمكن أن يختلف معنا عليها أحد، لا الدكتور ولا صديقه وهى:

إن القرآن لم يقف وحده عبر المائتى عام بين الرسول ﷺ وبين تدوين البخارى ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

---

(١) أ. د رؤوف شلبى ص ٨٤.

ونحسب أننا ـ إلى هنا ـ قد أجبنا الدكتور عن السؤال الذي طرحه «ماذا كان حال المسلمين فى مائتي عام قبل البخارى؟».

ولو أنه حاول الإجابة وإن كانت إجابة عجيبة؛ فقد ذكر فى هذه الإجابة: «أن هذه المرحلة ـ مرحلة قبل البخارى ـ كانت من أزهى مراحل التاريخ بما كان فيها من انتصارات للمسلمين، وإنجاز الفتوحات المتتابعة؛ التى غيرت الخريطة الجغرافية للعالم الإسلامى، كما يذكر الدكتور، ويعترف الدكتور ـ وما أعجب هذا الاعتراف: بأن السنة كانت نابضة حية في هذه المرحلة، وأن الشعائر كانت تؤدى كالحج والصلاة وما إلى ذلك، ويذكر أن ذلك كله قد انتقل إلينا بالتواتر»[1] ، ونحن نوافقه على كل ذلك.

لكن لا نوافقه على أن ذلك كله قد حدث قبل أن تدون السنة، وقد بينا أن التدوين لم ينقطع فترات طويلة فى هذه المرحلة، فإذا كان ما بيناه هو الحقيقة ـ والتاريخ شاهد بها، والآثار الباقية حاسمة لهذه الإشكالية؛ فإنه لم يكن القرآن بمعزل عن السنة فى توجيه حياة المسلمين، وتنظيمها.

والحضارة الإسلامية، ورجالاتها العظام، وأمجادهم فيما حققوه للدولة الإسلامية حتى انهارت أمامها أعتى الدول المعروفة في ذلك العهد كدولتى الفرس والروم؛ فملك المسلمون أكبر وأقوى دولة فى العالم حينئذ.

كل هذا الإنجاز وكل هذه الأمجاد كانت من إفرازات القرآن والسنة معًا علمًا وعملاً، وحفظًا وتطبيقًا، وليس القرآن وحده دون السنة هو الذى أفرز كل ذلك.

ويلح عليّ سؤال أوجهه للدكتور فى هذه النقطة.

هب أنّ أمر السنة فى هذه المرحلة كما تزعم، أنها قد نقلت حفظًا وتلقيًا، أو كما يقال تحملاً وأداءً، فهل التدوين والكتابة كاناهما المشكلة إذن؟! أو بعبارة أوضح: هل التدوين والكتابة كانا خطأ وقع فيه رواة السنة فى هذه المرحلة؟؟

إن المنطقية فى هذه المعضلة أن الكتابة وسيلة لتوثيق السنة وأمانة نقلها إلى جانب الحفظ والعمل بها؛ فهى على الأقل إن لم تنفع، فلن تضر، والواقع أنها هى

---

(١) الشفاعة بتصرف.

الوسيلة المثلى فى التوثيق والمحافظة على السنة، ولا شك أن الكتابة كانت من نعم الله الكبرى على هذه الأمة فى توثيق قرآنها وسنة نبيها ﷺ ؛ فالذاكرة كثيراً ما تخون، والحوافظ كثيراً ما يعتريها الخلل؛ نتيجة لمؤثرات المرض، والهرم، والنسيان، وقد قيل آفة العلم النسيان، وقد نظم أحدهم هذا المعنى فى بيتين من الشعر ينبضان بالحكمة على بساطتهما فقال:

العلم صيد والكتابة قيده ... قيد صيودك بالحبال الواثقة

فلربما يوماً تصيد غزالة ... وإذا بها بين الخلائق طالقة

فكتابة السنة لم تكن نقمة على روايتها ونقلها - كم يزعم الدكتور -، ولم تكن مانعاً من صناعة الرجال كما يدعى.

وعلى فرض أن الإمام البخارى رحمه الله - قد باء بإفك التدوين والجمع لسنة النبى ﷺ كما يطيب للدكتور أن يؤكد ذلك ويركز عليه... إلخ.

فهل نضب معين الرجال العظماء بعد البخارى حتى الآن؟؟

وهذا لعمر الله كلام مخجل، إن فحول العلماء فى شتى ميادين المعرفة والعلم لا يكادون يحصون عدداً فى هذه الحقبة التاريخية التى يجعل الدكتور بدايتها جمع السنة وتدوينها على أيدى البخارى وصحبه - حتى يومنا هذا - وهى حوالى أثنى عشر قرناً من الزمان وهى دعوى يكذبها التاريخ وواقع التراث الإسلامى الذى لا يكاد يحصر فى مكتبات العالم كله مخطوطاً ومطبوعاً، وهذا ما شهد به المستشرقون أنفسهم من أمثال «بروكلمان» فى كتابه المعروف تاريخ الأدب العربى، و«فؤاد سزكين» فى كتابه تاريخ التراث العربى.

وغيرهما كثير والوقفة الطويلة عند هذه المسألة تخرجنا عن الموضوع.

وما نريد أن نؤكد عليه هنا أن البخارى لم يكن بدعاً فيما قام به وجامعه الصحيح لم يكن أول كتاب دونت فيه السنة.

ويمكن القول أنه على قمة الكتب التي جمعت فيها السنة الصحيحة.

ويكفى أن نشير - دليلاً على ذلك - إلى ما كان يشترطه الإمام البخارى فى راوى السنة، وناقل الحديث، فكان رحمه الله يشترط:

١) معاصرة الراوى لمن كان يروى عنه.

٢) ثبوت اللقاء به.

٣) ثبوت التحدث والسماع منه.

٤) عدالة الراوى.

٥) ضبط الراوى.

وهذه الشروط بلا شك تجعل رواية البخارى لحديث رسول الله ﷺ فى ذروة هذا العمل.

والإمام مسلم لم يقل عنه تحريًا فى صحة الرواية، ولذلك كان يليه فى المرتبة، فالشيخان وغيرهما لم يكن عملهما جناية على الإسلام ولم يقل هذا الا مسلم غافل أو متغافل، وأنا أربأ بالدكتور أن يكون واحدًا من هذين الشخصين.

لا شرك في الشفاعة

ويعود الدكتور إلى الموضوع الرئيسى وهو موضوع الشفاعة فيعرض لحديث مكرر سبق أن رددنا عليه؛ فلم نر داعيًا إلى التعرض له بسرده مجردًا مع الرد عليه.

بيد أننا لم نكد ننهى الحديث معه حتى فاجأنا بالجديد فى حديثه عن الشفاعة فرأينا أن نجدد الرد والمناقشة؟ فإن لكل حادثة حديثًا.

والجديد هو: أنه جعل الاعتقاد فى شفاعة النبى ﷺ ، والإيمان بوقوعها فى الآخرة ضربًا من الشرك الخفى، والبخارى وأقرانه هم الذين باؤا بإثم الرواية لأحاديث الشفاعة.

والأنسب هو أن نسوق كلامه بالنص، فها هو ذا يقول: وما حدث من تدهور حالة المسلمين سببه هو هذا اللون من الشرك الخفى، قبول أن يكون لله شريك فى حكمه يشفع عنده ليخرج من أدخله النار[1] .

(١) كتاب الشفاعة ص ١٠٤.

فهذا هو إذن صريح كلام الدكتور: الشفاعة لون من الشرك الخفى، والشفيع شريك لله فى حكمه، وحكمه إخراج من أدخله النار بواسطة الشفيع أو بشراكة.... إلخ.

وقد سبق أن فرقنا ـ رداً على هذه الفرية ـ بين مقام النبوة فى الشفاعة ومقام الألوهية، فالمقام الأول هو قمة العبودية، وأجلى مظاهرها حينئذ هو السجود والخضوع والتضرع، والتوسل إلى الله أن يعفو ويصفح، والمقام الثانى هو مقام العزة والكبرياء والعظمة، فهو سبحانه الإله المعبود وهو الإله المعطى وهو الإله المشفع.

فأى شراكه هنا، والبون شاسع بين هذين المقامين: مقام العبودية المطلقة، ومقام الألوهية الكاملة؟

وسأضرب للدكتور مثلاً من واقع حياته هو: هب أن رجلاً من المسلمين مصاباً بأحد الأمراض يحتاج فيه إلى إجراء عملية جراحية لكنه فقير مُعدم لا يجد أو لا يملك أجر العملية فى مستشفى الدكتور مصطفى محمود وهو أقل المستشفيات تكلفة ـ كما هو معروف ـ فوسط أحد الأطباء الذى نما إلي علمه أنه أقرب أطباء المستشفى إلى قلب الدكتور، ليأذن له الدكتور، ويعطيه صكًا بإجراء العملية فى مستشفاه بالمجان. فهل استشفاع هذا المريض بهذا الطبيب الذى يحبه الدكتور محمود فيه تسوية بين الطبيب والدكتور محمود فى القدر والمقام؟؟!! أو أن المريض يعرف لكل منهما قدره ومقامه، وإلا لأخذ المريض من أول الأمر صك الإذن بمجانية العملية من الطبيب ولم يكن هناك داع للاستشفاع أو التوسل به، لكن المريض يعرف أن الطبيب ليس له هذه الصلاحية، وكل ما يملكه هو أن يتوسط ويستعطف ويرجو الدكتور لينال المريض هذا الصك، وهذه هى حدود صلاحية الشفيع مطلقًا.

وما فى هذا المثال هو صورة تقريبية لصورة الشفيع والمشِفع فى الآخرة، ولله المثل الأعلى.

وأظن الفرق كبيراً وواضحاً بين مكانة هذا الطبيب الذى توسل به المريض فى هذا المثال، وبين من يعينه الدكتور محمود مثلاً نائباً عنه ويعطيه صلاحية التصرف المستقل فى كل شئون المستشفى ولو فى حال غيابه.

وهذه الصورة هى التى يتسم أو يتبدى منها نوع الشراكة فى الحكم بخلاف الصورة الأولى، ولم يقل أحد من علماء المسلمين: أن الله يعطى محمداً ﷺ أو غيره يوم القيامة أو فى أى وقت آخر صلاحية التصرف فى شئون أهل النار، أو أهل الجنة، دون الرجوع إلى مشيئة الله وأمره وإذنه.

فأين الشـرك الخفى هنا؟ وما مثلت بهذين المثالين إلا لأضع الصورة المحسوسة أمام عين القارئ، لأجعله أقرب ما يكون إلى الحكم الصحيح على أفكار الدكتور وأقواله.

وإذا كانت الشفاعة لوناً من الشرك وإن كان خفياً ـ كما يزعم الدكتور ـ فما قوله فى أن يجعل الله فى صريح قرآنه طاعة الرسول هى طاعة الله أو قل سبباً فى طاعة الله أو طريقاً إلى طاعة الله أو يستطيع الدكتور أن يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ من الآية[1] ، بل وأن يجعل الله اتباع المؤمنين للرسول سبباً فى محبة الله لهم ومغفرة ذنوبهم، وليقرأ الدكتور قوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله﴾[2] .

وما رأى الدكتور فى أن يقرن الله فى قرآنه الأمر بطاعة الرسول بالأمر بطاعته سبحانة فى أكثر من آية كريمة محكمة ويأمر الله المسلمين عند التنازع فى أمر من الأمور بأن يردوه إلى الله وإلى الرسول سواء فى حياة النبى أو بعد وفاته، ويكون الرد عندئذ إلى سنته المطهرة.

يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾[3] .

---

(١) سورة النساء الآية (١).

(٢) سورة آل عمران جزء من اية ٢١.

(٣) سورة النساء آية ٥٩.

فهل يرى الدكتور بعد ذلك: أن شفاعة النبى، وإجابة الله شفاعته، وإذنه بها، ووقوع أثرها يوم القيامة، هى أمر فوق ترتيب الله طاعته ومحبته ومغفرته للذنوب على طاعة الرسول واتباع المؤمنين له ﷺ ، وإعطاء الله محمداً مرجعية للمؤمنين عند تنازعهم إلى جانب مرجعية كتابه المنزل دون أن يعتقد أحد من المسلمين، خواصهم، وعوامهم، علمائهم وجها لهم، بأن ذلك ضرب من الشرك الخفى أو الظاهر، هل يصل مقام الشفاعة فى الآخرة إلى سمو هذه المقامات التى أعطاها الله لنبيه محمد ﷺ وخصه بها فى صريح تنزيله؟

وبالرغم من ذلك نجترئ ونعتبر شفاعة النبى ﷺ لونًا من الشرك وسببًا فى تدهور هذه الأمة وانحطاط شأنها، وكأننا لا نقرأ القرآن، وندعى أننا أكثر الناس تخلقًا بالقرآن! فهل قرأ الدكتور هذه الآيات ووعى ما فيها لمحمد ﷺ من المقامات الخصوصيات؟!

وهل يظل الدكتور بعد كل هذا التوضيح على عقيدة أن الشفاعة شرك، وخروج عن مقتضى التوحيد الواجب لله الواحد الأحد الذى ليس كمثله شىء؟!

ويقينى أن القارئ غير راضٍ عن نزعة الدكتور هذه، بل إنه سوف يرفض رفضًا باتًا أن يتهم السواد الأعظم من هذه الأمة بالشرك فى عقيدتها. لأنها آمنت بجواز الشفاعة شرعًا وعقلاً، كما آمنت بوقوعها يوم النيامة.

برغم المعارضين:

ويركز الدكتور على شراكة$الشفيع لله فى حكمه، وتدخله فى تغير مشيئته كأحد المبررات القوية التى يعول عليها فى رفض الشفا]ة.

وقد رددت عليه هذه الشبهة من قبل، وأذكره بأه مشيئة الله القديمة لا تتغير، وإرادته الأزلية‹لا تتبدل، بعفوه عن المذنبين من الموحدين، وإخرطجهم من النار، إن كان ذلك كرامة ومحبة لنبيه وحويبه محمد - ﷺ -.

مثلاً ما رأى الدكتور المنكر لهذا فى أن الله وعد نبيه ﷺ فى صريح القرآن بمنع العذاب عن الكفار، بسبب وجوده بينهم، أعنى أن وجود النبى بين الكفار والمشركين قد كان وقاية وأمانًا للكفار من عذاب الله رغم ما فعلوه وما قالوه من أفعال وأقوال الكفر. ألم يقرأ الدكتور قوله تعالى: ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو

الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو إئتنا بعذاب أليم﴾ وهذا هو كلام المشركين أبي جهل وأمثاله، ويأتي رد الله الذى يحب نبيه ويكرمه على هذا التمرد والكفر بقوله تعالى فى الآيات التالية مباشرة للآية السابقة:

﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾.

هلى يعى الدكتور مثل هذه المعانى؟ وإن أراد المزيد فعليه بكتب التفسير التى يرتضيها.

عتاب في رد

وهذه واحدة أعاتب عليها الدكتور

إن كان لا يقتنع ولا يرضى عن خروج الموحدين من النار بشفاعة النبى ﷺ لأن حكم الله لا يتغير وقضاءه لا يتبدل ولا يتحول، بالرغم من مناقشة هذه الشبه أيضًا فى موضع سابق من هذا الكتاب، فإنى أذكره كذلك بأن الله يغير ما يشاء، ويبدل ما يريد من أحكامه وأقداره دون أن يتغير شرع من صفاته القديمة، لأن الذى يتغير أو يتبدل هو تعلق الصفة وليس الصفة، والتعلق هنا اعتبارى لا يؤثر فى أزلية الصفة.

وكل ذلك ثابت فى علمه الأزلى وأسوق إلى الدكتور هذه المرة أيضًا قرآنًا، وهو قوله تعالى:

﴿ لكل أجل كتاب ﴾ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ وأنبه الدكتور إلى أن هذا قرآن! لا لشيء إلا أنه لا يعول إلا على القرآن.

وياليت الدكتور يعى أن التشكيك فى السنة المطهرة أو فى نقلها، وخصوصًا فى رواية أبى عبدالله البخارى يفتح الباب على مصراعيه للمشككين المغرضين فى القرآن نفسه.

ويرون البدأ بالسنة مرحلة تمهيدية للوصول إلى القرآن. وأنا الآن قد واجهت الدكتور بالقرآن ليكشف له عن بطلان المحاذير التى يرى أنها تلزم المؤمنين بالشفاعة وأنا أعرف أنه يقرأ القرآن ولكنى أنبهه إلى هذه الآيات التى ربما غابت عن وعيه إبان تحمسه لقضية الشفاعة.

فالمؤمن مرآة أخيه والله يقول لنبيه في قرآنه ﴿ وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾.

والدكتور سامحه الله لا يمل من تكرار التشكيك فى الإمام البخارى وهو الأمر الذى حدى بالكثيرين من قراء ما كتبه فى موضوع الشفاعة أن يتهموه بإنكار السنة ولهم كل العذر فى ذلك ـ لأن الشيخين البخارى ومسلماً هما معقد آمال الأمة الإسلامية فى حفظ السنة المطهرة وحمايتها من المكذوب ومن الموضوع.

وأسوق إلى الدكتور دليلاً على تشكيكه هذا حديث وفاة موسى وضربه ملك الموت وفقئه لعينه.. الحديث.

ولست فى حاجة إلى أن أذكره بمنهج العلماء فى مثل هذا الحديث، فقد سبق لى أن ذكرته غير مرة فى هذا الكتاب، فالحديث إن أمكن توجيه معناه على مخرج صحيح مقبول لم يكن ثمة داع للطعن فيه، بل يجب قبوله حينئذ، ولو كلف الدكتور نفسه الرجوع إلى كتاب فتح البارى مثلا فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى، كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى ﷺ، لقرأ فى شرح ابن حجر لهذا الحديث ما يدفع الشبهة وما ينفى الحرج، ويثلج الصدر، والأمر على هذا النحو فى عدة أحاديث يراها القارئ العادى مخالفة لما هو مألوف، وما هو معروف من الحقائق الدينية، وعند الوقوف على بيان أهل العلم لمعانى هذه الأحاديث يزول الإشكال إن شاء الله.

وقد قلت غير مرة: إننى اتفق مع الدكتور على أن الإمام البخارى كغيره من الأئمة غير معصوم ولكنه على أقل تقدير عالم بلغ أقصى الغاية فى الاجتهاد بالنسبة لرواية السنة.

ولنفترض جدلاً أن بين الأربعة آلاف حديث التى جمعها فى صحيحه عدة أحاديث تبلغ الخمسة أو حتى العشرة بها شيء من الغرابة في معناها كحديث موسي وملك الموت، وحديث السحر، وحديث رهن الدرع، وحديث الذباب، وحديث سالم مولى عائشة وغير ذلك من الأحاديث التى تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة إلخ.....

ألا يرى معى الدكتور أن نسبة عدد هذه الأحاديث على فرض بلوغها عشرة إلى أربعة آلاف حديث جمعها البخارى فى جامعه الصحيح هى نسبة ٥ر٢ × ١٠٠٠، وهى عند التسليم جدلاً بأنها لا مخرج لها على وجه صحيح ـ نسبة ضئيلة القيمة إلى جانب العدد الضخم من الأحاديث المقبولة من حيث مضمونها وفحواها، أعنى في نظر العامة.

ثم ألا يرى معى الدكتور كذلك أن الإمام البخارى على هذا النحو يكون أهلاً لهذه الثقة الكبيرة التى طوقته بها الأمة فى هذا العمل الفائق فى سنة رسول الله ﷺ ولا يستحق منا الإمام البخارى ـ والحالة هذه ـ إلا غاية التقدير والإجلال على هذا الجهد الذى ظفر فيه بالنجاح بأكبر نسبة ممكنة.

على فرض أن هذه الأحاديث المشار إليها غير مستقيمة على معيار الشرع كما يظن الدكتور وغيره، مع أن هذا الفرض غير صحيح على ما نبهنا إليه قبل قليل.

فلنتق الله فى علمائنا وفي أئمتنا وفى سنة نبينا ﷺ ، فقد قال رسول الله ﷺ «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

واخيراً أخشى أن يكون الدكتور قد ارتكب إثماً عظيماً عندما كتب هذه السطور [والشفاعة فيها فتنة لأنها تزيّن للعبد مصلحة ومن هنا يحلو للشيطان أن يستدرجنا من خلالها لنفعل ما نشاء من موبقات وخطايا ولا نشغل أنفسنا بتوبة فصاحب المقام المحمود سيوف يخرجنا في النهاية من النار بإشارة من يده[(١)]

فبالرغم من أن الدكتور يعلم علم اليقين أن صاحب المقام المحمود هو محمد ﷺ أول شافع وأول مشفع». بالرغم من ذلك يجازف الدكتور بإلقاء هذه العبارة التى توهم على الأقل وتوحى نبرة استهزاء وسخرية من الأمة ومن صاحب المقام المحمود.

أنا لا أدعى أن الدكتور يقصد استهزاء ولا سخرية بصاحب المقام المحمود أو بالأمة، ولكنى أدعى أن العبارة تعطى هذا الانطباع للقارئ.

والمسلم الورع المدافع عن دينه وعن ربه، يجب أن يحذر مثل هذه الأساليب والعبارات.

---

(١) الشفاعة ١٠٨، ١٠٩.

وأحب أن أوكد قبل أن ادع الحديث مع الدكتور عقيدة أهل السنة والجماعة

فالمقام المحمود الذى خص الله به نبيه بنص القرآن هو الشفاعة العظمى، وسمي بذلك لأن الأولين والآخرين يحمدون محمداً ﷺ يوم القيامة.

فهو صاحب شفاعة فصل القضاء أن يخفف الله عن أهل المحشر جميعًا ما هم فيه من هول الموقف.

والشفاعة ثابتة بالقرآن والسنة الصحيحة، وبإجماع الأمة ـ أهل السنة والجماعة وغيرهم ـ حتى المعتزلة مقرة بها فى الجملة.

وكل ما ورد فى القرآن من آيات نفى الشفاعة محمولة على أهل الكفر والشرك.

والأحاديث الواردة عن النبى ﷺ فى ثبوتها صحيحة بل هى من قبيل المتواتر فى المعنى.

والله نسأل لنا وللجميع أن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب.

والله أعلم

محتويات الكتاب